مباحث الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم

تعريفها، أهميتها، مجالاتها، التأليف فيها

إعداد

د. عبد السلام بن صالح الجار الله

د. عبدالسلام بن صالح بن سليمان الجارالله

- عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود.
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته: (فضل القرآن الكريم).
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته: (نقد الصحابة والتابعين للتفسير، دراسة نظرية تطبيقية).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن مباحث علوم القرآن الكريم كثيرة الأنواع متعددة الفروع، ومنها ما هو مشترك مع العلوم الأخرى، كمعرفة الفروق في المسائل والمصطلحات، وقد كثرت مؤلفات العلماء في الفروق على اختلاف فنونهم، فكتب أهل كل علم في الفروق المختصة بهم: كعلم العقائد، وعلم التصوف، وعلم الحديث، وعلم العربية، وعلم الفقه وأصوله، وعلم الطب، والآداب والسلوك، إضافة إلى علوم القرآن الكريم[1]، والفروق في بعض العلوم أسعد بالبحث من بعض، ويرجع اهتمام العلماء بها لما لها من أثر ظاهر في ضبط العلوم وتحريرها، وللدراسات القرآنية قصب السبق في هذا الفن، بل لا يبعد القول بأن الدراسات القرآنية هي أكثر العلوم بحثاً لمسائل

---

(١) انظر طرفاً من هذه المؤلفات في: الفهرست (ص ٧٠، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٢، ١١٠، ١١٥، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ٢٩٤)، وكشف الظنون (٢/ ١٢٥٥-١٢٥٨)، وإيضاح المكنون (٢/ ١٨٧-١٨٨)، والفروق الفقهية والأصولية د. يعقوب الباحسين (ص٥)، والفروق في مباحث الكتاب والسنة (ص٣٣) وما بعدها.

الفروق، ولا تعجب إذا علمت أن أول جملة تستفتح بها كتاب الله تعالى فيها مبحث من مباحث الفروق، فالرحمن الرحيم في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ اسمان من أسماء الله تعالى يشتركان في الدلالة على صفة الرحمة، لكن بينهما فروق ؛ منها: عموم اسم الرحمن للخلق كلهم، واختصاص اسم الرحيم بالمؤمنين[١].

والمجالات التي بحث العلماء فيها الفروق في التفسير وعلوم القرآن عديدة، وقد أحببت المشاركة في دراسة هذا الموضوع.

وتعود فكرة البحث يوم أن كنت بصدد اختيار موضوع لرسالة الدكتوراه، فقد جمعت فروقاً كثيرة في التفسير وعلوم القرآن الكريم، ثم عرض لي ما صرفني عنه، فعاودت النظر فيه، وخطر لي أن أكتب فيه مقدمة أبين فيها أهميته، ومجالاته وأنواعه، وجهود العلماء في التأليف فيه.

وقد دعاني لدراسة الفروق في التفسير وعلوم القرآن أسباب، من أهمها:

أولاً: أهمية معرفة الفروق في التفسير وعلوم القرآن، وسيأتي تفصيل ذلك.

ثانياً: أن أحداً لم يقم بدراسة موضوع الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم مع كثرة حديث العلماء عن مباحث الفروق بمجالاتها

(١) انظر تفصيل الفروق بينهما في: معالم التنزيل (١/ ٥١)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٩١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٥)، والدر المصون (١/ ٣٢).

المختلفة، والكتب المفردة في الفروق في الدراسات القرآنية قصرت الحديث على بيان الفروق في جزئية محددة ؛ مثل من ألف في الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي، أو الفرق بين التفسير والتأويل، أو من كتب في الفرق بين الضاد والظاء.

أما هذه الدراسة فهي دراسة وصفية لمباحث الفروق في التفسير وعلوم القرآن بعامة، دون الاقتصار على ذكر الفروق في جزئية محددة أو نطاق ضيق.

ثالثاً: الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع دراسة تحدد معالمه وتضبط أصوله وتبين مجالاته، وتبرز معالمه، وأردت بهذه الدراسة أن أسهم في ذلك ولو بشيء يسير، أسوة بما كتبه العلماء في الفروق في الفنون الأخرى، وبخاصة الفروق في الفقه وأصوله، فقد عني أهل هذا الفن بالفروق سواء في بيانها وجمعها، أو في تأصيلها ودراستها[1].

(١) هناك بحوث جامعية عديدة في الفروق الفقهية والأصولية وهي في أغلبها جمع لمسائل الفروق في الأبواب المختلفة، مثل: الفروق في مسائل الحكم عند الأصوليين، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه أعدها الباحث راشد بن علي الحاي، والفروق في دلالة غير المنظوم عند الأصوليين جمعاً وتوثيقاً ودراسة، ماجستير أعدها الباحث محمد بن سليمان العريني، والفروق في مباحث الكتاب والسنة عند الأصوليين، إعداد: هشام بن محمد السعيد، والفروق الأصولية في الإجماع والقياس جمعاً وتوثيقاً ودراسة، ماجستير أعدتها الباحثة نوف بنت ماجد الفرم، وهناك دراسة نظرية تأصيلية للفروق الفقهية والأصولية، اسمها: الفروق الفقهية والأصولية، من تأليف أ. د. يعقوب الباحسين.

هدف البحث

يهدف البحث إلى لفت أنظار الباحثين إلى معرفة الفروق القرآنية المتفرقة في كتب التفسير وعلوم القرآن الكريم، وجمع النظير إلى نظيره، ثم دراسته وتحقيقه، ولا نبعد إذا اعتبرنا معرفة الفروق في القرآن وعلومه نوعاً مستقلاً من أنواع علوم القرآن التي لم يذكرها العلماء عند عدهم لأنواع علوم القرآن الكريم[١].

خطة البحث

يشتمل البحث على: مقدمة وستة مباحث وخاتمة وفهارس:

المقدمة، وفيها أسباب اختيار الموضوع وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف علم الفروق.

المبحث الثاني: دواعي ذكر الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم.

المبحث الثالث: مجالات الفروق في التفسير وعلوم القرآن.

المبحث الرابع: أهمية معرفة الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم.

المبحث الخامس: التأليف في فروق التفسير وعلوم القرآن.

المبحث السادس: أثر إهمال الفروق في التفسير وعلوم القرآن.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

---

(١) وقد ذكر السيوطي رحمه الله في تدريب الراوي ثلاثة وتسعين نوعاً من أنواع علوم الحديث، فاستدرك عليه الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله أنواعاً لم يذكرها، فعد منها: معرفة الفروق الحديثية، انظر التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل (ص١٦٨-١٦٩).

منهج البحث

البحث كما يبدو من خطته بحث نظري وصفي للفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم، وسوف أتبع في البحث ما يأتي:

- عزو الآيات إلى مكانها بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- دعم البحث بالأمثلة التطبيقية التي تجلي مقاصده وتبرز أهدافه.
- في الأمثلة التي أذكر فيها تفصيل الفرق وبيان وجهه، أكتفي بمثال أو مثالين فقط.
- أما عند ذكر أمثلة الفروق إجمالاً، فقد أستطرد في سردها، فأذكر أمثلة كثيرة، كما فعلت في الفروق الاصطلاحية ؛ نظراً لأهميتها، ودفعاً لتوهم قلتها.
- ولبيان أن الأمثلة التي أذكرها من مباحث التفسير وعلوم القرآن الكريم سأحرص – قدر الإمكان – على عزوها إلى الكتب المصنفة في التفسير وعلوم القرآن الكريم.
- لا يعني ذكر أمثلة الفروق في هذه الدراسة التسليم بوجود الفرق في المسائل التي أذكرها، وإنما المراد بيان أنها من مباحث الفروق وحسب، فالعلماء قد يختلفون في الفرق بين مسألتين إثباتاً أو نفياً، ولكلٍ أدلته، وقد ينتهي الأمر عند النظر في أدلة الفريقين، والتحقيق في اختلافهم إلى عدم وجود الفرق، وهدف هذه الدراسة إبراز علم الفروق القرآنية، وجهود العلماء في بحث الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم.

- لم أترجم للأعلام الذين يرد ذكرهم ؛ رغبة في الاختصار، واكتفيت من ذلك بذكر تاريخ وفاة العلَم.

والله أسأل أن يوفقني وقارئ هذا البحث للعلم النافع والعمل الصالح ؛ إنه نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول
تعريف علم الفروق

أولاً: تعريف الفروق لغة.

الفروق جمع فرق، والفرق في اللغة يدور في أكثر تصاريفه حول معنى الفصل بين شيئين، وذكر ابن فارس (ت٣٩٥) أن الفاء والراء والقاف أصيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين[(١)].

والتفريق بين المتشابهات يعني بيان أوجه الخلاف بينها[(٢)].

وفي مفردات ألفاظ القرآن: " فرقت بين الشيئين: فصلت بينهما سواءً كان ذلك بفصل يدركه البصر، أو بفصل تدركه البصيرة، قال تعالى: ﴿ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾"[(٣)].

ومن شواهد هذا المعنى في القرآن الكريم:

قول الله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ﴾[(٤)]، أي: يفصل من غيره ويخلص[(٥)].

(١) معجم مقاييس اللغة (ص٨١٤).

(٢) المعجم الوسيط (٦٨٥).

(٣) سورة المائدة من الآية (٢٥)، وانظر مفردات ألفاظ القرآن (ص٦٣٣).

(٤) سورة الدخان آية (٤).

(٥) المحرر الوجيز (٧/ ٥٧٠)، والتسهيل لابن جزي (٢/ ٣١٢)، وفتح القدير (٤/ ٥٧٠)، والتحرير والتنوير (٢٥/ ٢٧٩).

ومن هذا المعنى سُمي القرآن الكريم بالفرقان، قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[١].

وسُمي يوم بدر بيوم الفرقان، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٢].

ويبدو بوضوح العلاقة بين المعنى اللغوي للفروق والمعنى الاصطلاحي، واجتماعهما في الفصل والتمييز بين شيئين بينهما اشتراك واشتباه في شيءٍ ما.

ثانياً: تعريف الفروق اصطلاحاً.

تطرق العلماء في كل فن إلى تعريف الفروق المختصة بهم، فاللغويون والنحويون عرفوا الفروق اللغوية والنحوية، والفقهاء والأصوليون عرفوا الفروق الأصولية والفقهية.

ومن هنا نجد تعريفات متعددة لعلم الفروق، وعند تأملها نجدها تقرب علم الفروق في العلم الذي تتحدث عنه:

ومن تلك التعريفات: تعريف اللغويين للفروق اللغوية بأنها: الألفاظ التي تقاربت في معانيها وأشكل الفرق بينها، والوقوف على حقائق معانيها وأغراضها[٣].

فاللغويون ينظرون إلى الألفاظ المتقاربة في معناها، واستخراج أوجه

(١) سورة الفرقان آية (١).

(٢) سورة الأنفال من الآية (٤١).

(٣) انظر الفروق اللغوية للعسكري (ص٢١).

الاختلاف بينها.

أما تعريف الفروق في الفقه وأصوله، فقد عني الأصوليون والفقهاء بالفروق عناية خاصة قديماً وحديثاً، وهم أوسع من بحث في الفروق وصنف فيها، ولا يكاد يخلو مذهب من المذاهب الأربعة المتبوعة من عدة مصنفات مفردة في الفروق[1].

وقد تناول الأصوليون الفروق في مجالات مختلفة من علم أصول الفقه، وتبعاً لهذا الاهتمام فقد كثرت تعريفاتهم للفروق، فعرفوا الفروق في باب القياس، وبالأخص في قوادح العلة التي من أجلها أعطي الفرع حكم الأصل، فوجود الفرق بين الأصل والفرع يمنع من اتحاد حكميهما عند

---

(١) وتمتاز مصنفاتهم بأن كثيراً منها يبحث الفروق بشكل شمولي، ولا يختص ببحث الفرق في قضية محددة، ومن المصنفات في الفروق الفقهية: الفروق لأبي الفضل محمد بن صالح الكرابيسي الحنفي (ت٣٢٢)، وتلقيح العقول في فروق النقول لأحمد بن عبيد الله المحبوبي الحنفي (ت٦٣٠)، والنكت والفروق لعبد الحق بن محمد القرشي الصقلي المالكي (ت٤٦٦)، وعدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق لأبي العباس الونشريسي المالكي (ت٩١٤)، والفروق لأبي العباس أحمد بن عمر بن سريج الشافعي (ت٣٠٦)، والجمع والفرق لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي (ت٤٣٨)، والفروق لأبي عبد الله محمد السامري الحنبلي (ت٦١٦)، وإيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل لعبد الرحيم الزريراني الحنبلي (ت٧٤١).

وفي الفروق الأصولية: كتاب أنوار البروق في أنواء الفروق لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المالكي المشهور بالقرافي (ت٦٨٤)، وإدرار الشروق على أنواء الفروق لسراج الدين قاسم بن عبد الله الأنصاري (ت٧٢٣)، وتقدم في المقدمة ذكر بعض الرسائل الجامعية المؤلفة في هذا الموضوع.

انظر: الفروق الفقهية والأصولية (ص٨٥-١٢٨،١٦٠-١٧٤)، وإيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص٢٦) مقدمة المحقق، والفروق في مباحث الكتاب والسنة (ص٣٩).

المعترض، وقد أفاض الأصوليون الكلام عن الفروق عند هذه المسألة.

ومن تعريفاتهم للفروق هنا تعريف الجويني (ت٤٧٨) بأن " حقيقة الفرق هي الفصل بين المجتمعين في موجب الحكم بما يخالف بين حكميهما"[(١)].

ويعرف القرافي (ت٦٨٤) الفرق بأنه " إبداء معنى مناسب للحكم في إحدى الصورتين مفقود في الأخرى "[(٢)].

وفي كشاف اصطلاحات الفنون: " الفرق بالفتح وسكون الراء عند الأصوليين وأهل النظر هو أن يفرّق المعترض بين الأصل و الفرع بإبداء ما يختصّ بأحدهما لئلّا يصح القياس، و يقابله الجمع، وبالجملة فالفرق: أن يبين المعترض في الأصل وصفاً له مدخل في العلّية"[(٣)].

ومن أمثلة الفرق عندهم لو قال شخص: يقاد المسلم بالذمي قياساً على غير المسلم بجامع القتل العمد العدوان، فيقول المعترض: إن بينهما فرقاً، فكون القاتل مسلماً يمنع من وجوب القصاص عليه لشرفه[(٤)].

ويبحث الأصوليون الفروق بإسهاب عند التفريق بين القواعد والمصطلحات المتشابهة في بعض الوجوه ببيان أوجه الاختلاف بينها[(٥)].

ومن أمثلته: الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي[(٦)]، والفرق

(١) الكافية في الجدل (ص٢٩٨).

(٢) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول (ص٣١٣)، وانظر شرح الكوكب المنير (٤/ ٣٢٠).

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٢٦٩).

(٤) شرح الكوكب المنير (٤/ ٣٢٣)، والفروق الفقهية والأصولية (ص١٩).

(٥) الفروق الفقهية والأصولية (ص١٣١).

(٦) انظر: الفروق للقرافي (١/ ١٦٣)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٣٤٢).

بين الواجب الموسع والواجب المضيق[1]، والفرق بين فرض العين وفرض الكفاية[2].

وقد تشترك بعض مباحث الفروق في أصول الفقه مع مباحث علوم القرآن الكريم، مثل: الفرق بين النسخ والتخصيص، والنسخ والبداء والنسخ والتقييد ونحوها.

أما الفقهاء فيبحثون الفروق الفقهية في المسائل التي يشبه بعضها بعضاً في الصورة وتختلف في الحكم، ولذا يعرفون الفرق الفقهي بأنه الفن "الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويراً ومعنى، المختلفة حكماً وعلة "[3].

أو هو المسائل المشتبهة صورة المختلفة حكماً ودليلاً وعلة[4].

ومن أمثلته قول الفقهاء: من أكل شاكاً في طلوع الفجر وبقي على شكه، فلا قضاء عليه، وإن أكل شاكاً في غروب الشمس، وبقي على شكه فعليه القضاء، **والفرق بينهما**: أن الأصل في المسألة الأولى بقاء الليل، فلا يزيله الشك، والأصل في المسألة الثانية بقاء النهار، فلا يزيله الشك[5].

ومما سبق في تعريف الفروق الفقهية يتبين اهتمام الفقهاء ببيان الفروق في الأحكام وأدلتها وعللها.

---

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ٣١٢).

(٢) انظر: الفروق للقرافي (١/ ١١٦)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٣٧٤).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص٧).

(٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص٢٣١)، والفروق للسامري (١/ ١١٥).

(٥) الفروق للسامري (١/ ٢٦٠)، وإيضاح الدلائل (ص١٩٦).

وبه – أيضاً – يتضح الفرق بين الفروق الأصولية والفروق الفقهية، فالفروق الفقهية بيان أوجه الاختلاف بين الفروع المتشابهة في الصورة المختلفة في الحكم، أما الفروق الأصولية فهي تبحث في الفروق بين القواعد والأصول والمصطلحات(١).

وأما الفروق المتعلقة بالقرآن الكريم وعلومه فهي أعم وأشمل، إذ تشمل الفروق اللغوية، والفروق بين معاني الآيات والأساليب القرآنية، بل إن هناك فروقاً متعلقة بنطق الآيات والكلمات ومخارج الحروف القرآنية، وهذه الفروق وغيرها مما سيأتي تفصيله كلها أمور أصيلة في مباحث الفروق القرآنية.

ومن خلال تعريف الفروق في الفنون الأخرى ومعرفة طبيعته يمكننا القول بأن المقصود بالفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم: **بيان أوجه الاختلاف في اللفظ أو المعنى أو الحكم بين الأشياء المتعلقة بالقرآن الكريم وعلومه التي يقع بينها اشتباه أو اشتراك في شيءٍ ما.**

---

(١) انظر الفروق الفقهية والأصولية (ص١٥، ١٣١).

المبحث الثاني
دواعي ذكر الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم

من المهم بيان الدواعي التي تدفع العلماء إلى ذكر الفروق القرآنية، وبذلك تتبين عناية العلماء ببيان الفروق، وأن ذكرهم لها له ما يبرره، وليس هو من قبيل الترف العلمي أو تشقيق المسائل وتفريعها.

وتتأكد أهمية معرفة الدواعي كونها تسهم في ضبط الفروق، وتحد من التوسع والاستطراد في ذكرها وتوجيهها، فليس كل أمرين يذكر الفرق بينهما، وإنما يذكر ما تدعو إليه الحاجة، ويكون لذكره داعٍ وجيه، ومبرر صحيح.

ومن أبرز دواعي العلماء في بيان الفروق في التفسير علوم القرآن الكريم ما يأتي:

أولاً: الاشتراك في بعض معاني الألفاظ، فتحتاج إلى بيان الفروق الدقيقة بينها.

ويرد هذا الداعي في الفروق اللغوية حين يكون بين كلمتين اشتراك في بعض المعاني، فالبخل والشح لفظان يشتركان في معنى الإمساك والمنع، فالاشتراك حقيقي في الأصل اللغوي[1]، ومثل ذلك يقال في: الحمد والشكر، والخوف والخشية، والفقير والمسكين، والإسراف والتبذير، والرأفة والرحمة، والريب والشك[2].

---

(١) انظر: الفروق اللغوية للعسكري (ص١٧٦)، ومفردات ألفاظ القرآن (ص١٠٩، ٤٤٦).

(٢) انظر: الدر المصون (١/ ٨٦، ٣٥٦)، والتحرير والتنوير (٢/ ٢٥، ٧/ ٤٢١، ٢٨/ ٨٤، ٩٤، =

ولذا يؤكد بعض المفسرين على الاشتراك والتقارب بين الألفاظ التي تحتاج إلى بيان الفرق، فأبو الحسن الماوردي رحمه الله (ت٤٥٠) يقول عند قول الله تعالى: ﴿ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾[(١)]: "والفرق بين الذل والخشوع - **وإن تقارب معناهما** - هو أن الذل أن يكون ذليل النفس، والخشوع أن يتذلل لذي طاعة"[(٢)].

ويقول عند قول الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ ﴾[(٣)]: " والفرق بين الجلاء والإخراج - **وإن كان معناهما في الإبعاد واحداً** - من وجهين:

أحدهما: أن الجلاء ما كان مع الأهل والولد، والإخراج قد يكون مع بقاء الأهل والولد.

الثاني: أن الجلاء لا يكون إلا لجماعة، والإخراج يكون لواحد ولجماعة"[(٤)].

ويرد هذا الداعي أيضاً في الفروق الاصطلاحية، فمن المعلوم أن لكل مصطلح معنى لغوي يرجع إليه، وقد يتقارب المعنى اللغوي لمصطلحَين، فيقع التشابه بينهما كالتفسير والتأويل، فإنهما يشتركان لغة في معنى البيان[(٥)]،

= ٣٥٤، ٣٠/ ٦٣٠)، وكتاب الفروق اللغوية د. محمد الشايع (ص٢١٥-٢٩٠).

(١) سورة طه الآية (١١١).

(٢) النكت والعيون (٣/ ٤٢٧)، وانظر الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٤٢).

(٣) سورة الحشر الآية (٣).

(٤) النكت والعيون (٥/ ٥٠١)، وانظر الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٣٣٩).

(٥) انظر في المدلول اللغوي لهما: لسان العرب (١/ ١٧٢، ٥/ ٣٤١٢).

وعند النظر في تعريف العلماء لهذين المصطلحين نجدهم يكثرون الأقوال في الفروق بينهما.

ثانياً: الاشتراك في الأحكام، فقد يقع اشتراك في أحكام بعض المسائل، فيقع التشابه بينها، فيحتاج الأمر إلى بيان الفرق، ومن أمثلته: اشتراك النسخ والتخصيص في كونهما رفع للحكم، لكن النسخ رفع كلي، أما التخصيص فهو رفع جزئي عن بعض أفراد العام، بحيث لا يشملهم الحكم بعد تخصيصه[1]، يقول الآمدي (ت٦٣١): " إن التخصيص والنسخ وإن **اشتركا** من جهة أن كل واحد منهما قد يوجب تخصيص الحكم ببعض ما تناوله اللفظ لغةً، غير أنهما يفترقان من عشرة أوجه " ثم ذكرها[2].

ويقول الزرقاني رحمه الله (ت١٣٦٧) بعد أن عرف النسخ والتخصيص: " وبالنظر في هذين التعريفين نلاحظ أن هناك تشابهاً قوياً بين المعرفين، فالنسخ فيه ما يشبه تخصيص الحكم ببعض الأزمان، والتخصيص فيه ما يشبه رفع الحكم عن بعض الأفراد، ومن هذا التشابه وقع بعض العلماء في الاشتباه "[3].

ومن ذلك: اشتراك القرآن الكريم والحديث في جواز نسبتهما إلى الله تعالى، فيقال: قال الله في كتابه، وقال الله في الحديث القدسي، وهنا قد يقع الاشتباه، فيحتاج العلماء إلى ذكر الفروق بينهما، وقد ذكروا بينهما فروقاً

(١) شرح الأصول من علم الأصول لابن عثيمين (ص٣٨٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ١١٣).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ٨٠)، وانظر: الموافقات للشاطبي (٣/ ٣٤٤).

كثيرة[١].

ثالثاً: التقارب اللفظي في نطق بعض الكلمات القرآنية، حيث تتقارب مخارج بعض الأحرف، مما يؤدي إلى الاشتباه[٢] بينها في نظر كثير من الناس، وقد نص بعض من ألف في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن الكريم إلى أن من دواعي تأليفه ما يحصل عند القراء وغيرهم من الاشتباه بين الضاد والظاء، يقول أبو عمرو الداني رحمه الله (ت٤٤٤) في مقدمة كتابه الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل[٣]: " وقد دعاني ما رأيته من حاجة الطالبين إلى معرفة ذلك مع غلط كثير من القراء وغيرهم فيه إلى أن أفرد كتاباً في الفرق بينهما في كتاب الله - عز وجل – خاصة نسقاً واحداً، وأجعل ذلك أبواباً وفصولاً، يقاس عليها ما يرد منها، مع تبيين وجوه ذلك، وتفسير معانيه، وتصرف اشتقاقه، ودوره في الكلام ليعمل على حساب ما ورد ".

رابعاً: ورود الإطلاق في بعض المسائل والمصطلحات ونحوها، والإطلاق من موارد الاشتباه، فيقع الخلط بين الأشياء، وهنا يحتاج لبيان الفرق.

ومن أمثلته: أن المصطلح الواحد يطلق ويراد به أمران، فيقع الخلط

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن للقطان (ص٢٠)، ودراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي (ص٢٤)، وقد ألف في هذه القضية بشكل مستقل كما سيأتي في مبحث التأليف في الفروق.

(٢) الاشتباه يرد بمعنى: الالتباس، وقد يكون نتيجة لوجود التشابه، وهو الاشتراك بين شيئين في معنى من المعاني، فيقع الاشتباه، وفي أساس البلاغة (ص٣٢٠):" اشتبهت الأمور وتشابهت: التبست لإشباه بعضها بعضاً"، وفي القاموس المحيط (ص١٦١٠): " تشابها واشتبها: أشبه كل منهما حتى التبسا "، وقد يطلق الاشتباه ويراد به التشابه، انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٩٢).

(٣) (ص٢٢).

بينهما ؛ مثل المتشابه، فإنه نوعان: المتشابه المعنوي الذي هو ضد المحكم، وهو الوارد في قول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾[1]، وهو من اسمه متعلق بالمعنى، وللعلماء في تعريفه أقوال، من أحسنها: أنه ما التبس فهمه على كثير من الناس أو بعضهم، واحتاج في بيانه إلى غيره[2].

والنوع الثاني: المتشابه اللفظي الداخل في مفهوم قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ﴾[3]، قال قتادة رحمه الله (ت١١٧) في معنى المتشابه هنا: الآية تشبه الآية، والحرف يشبه الحرف.

وقال عكرمة (ت١٠٥) والحسن (ت١١٠) رحمهما الله: ثنَّى الله فيه القضاء، زاد الحسن: تكون السورة فيها آية، وفي السورة الأخرى آية تشبهها[4].

والتعريف الاصطلاحي للمتشابه اللفظي هو: الآيات التي ترد في القرآن

---

(١) سورة آل عمران من الآية (٧).

(٢) انظر مضمون هذا التعريف في: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٤)،

(٣) سورة الزمر من الآية (٢٣).

(٤) جامع البيان (٢٠/ ١٩١)، وتفسير القرآن لعبد الرزاق (٢/ ١٤٠)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٨٤)، والدر المنثور (٥/ ٣٢٥)، والمفهوم الذي ذكرناه هو أحد مفهومين للآية، والمفهوم الآخر أنه متشابه في الحسن والائتلاف وعدم الاختلاف بوجه من الوجوه، وكلا المفهومين صحيح، انظر: زاد المسير (٧/ ٢٤)، وتيسير الكريم المنان لابن سعدي (ص٧٢٣)، والتحرير والتنوير (٢٣/ ٣٨٥).

في أكثر من موضع، ويكون بينها اتفاق في الألفاظ، لكنها تختلف بزيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف ونحو ذلك[1]، وقد يقع الخلط بينه وبين المتشابه المعنوي، فيُظن أن الثاني هو الأول.

خامساً: من دواعي ذكر الفروق الرد على المغرضين والطاعنين، وموردي الإشكالات، أو مدعي التعارض بين آيات الكتاب العزيز، وذكر الفروق في هذه الحالة أقوى في إزالة الشبهة، ودفع إيهام التعارض، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا الداعي والتمثيل له عند الحديث عن أهمية الفروق والتأليف فيها، ولابن عقيل الحنبلي رحمه الله (ت٥١٣) كلمة نفيسة في بيان أهمية الفروق في دفع الشبه، وإن كان كلامه يتعلق بالأدلة، لكن يمكن الاستفادة منه هنا، يقول رحمه الله: " وما قرع الناس في دفع الشبهة عن الحجة إلا بإظهار الفرق "[2].

وبتأمل الدواعي السابقة نجد بينها قدراً مشتركاً، وهو وجود الاشتراك والتقارب فيما يراد التفريق بينها، ولهذا جاء في التعريف الاصطلاحي للفروق التأكيد على وجود التشابه والاشتراك فيما يراد التفريق بينه، بل إن التعريفات للفروق في العلوم الأخرى أكدت هذه القضية كما تقدم.

وهذا الاشتراك والتقارب الذي يقع بين بعض الجزئيات قد يكون

(١) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي (ص٢١٧) ، والبرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني (ص٦٣)،

(٢) الواضح في أصول الفقه (٢/ ٣١٠).

حقيقياً، له أسبابه الواقعية المفضية إلى اشتباه المسائل لدى بعض الناس، فيقتضي الأمر بيان الفروق لإزالة اللبس، كما في الأمثلة السابقة.

وقد يقع الاشتباه في ذهن بعض الناس ، ولا يكون له حقيقة واقعية، وهذا يكثر عند غير المتخصصين، وهنا يحتاج العلماء إلى بيان الفرق، ومن أمثلته:

وقوع الاشتباه بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، فهذا الاشتباه والاشتراك لم يخطر ببال مسبع السبعة أبو بكر بن مجاهد رحمه الله (ت٣٢٤)، لكنه وقع في ذهن كثير من الناس، مما ألجأ العلماء إلى بيان الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، يقول المهدوي رحمه الله (ت٤٤٠): " ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لم يكن ينبغي أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله .... فأوهم كل من قلَّ نظره، وضعفت عنايته أن هذه القراءات السبع التي قال فيها النبي ﷺ: " **أنزل القرآن على سبعة أحرف** "[1]، وأكد وهمه ما يراه من اجتماع أهل الأمصار عليها، واطراحهم ما سواها، وذلك لعمري موضع إشكال على الجهال، وليته إذ ذهب إلى الاقتصار على بعض قراء الأمصار، واجتهد في الاختيار جعلهم أقل من السبعة أو أكثر، فكان يزيل بعض الشبهة الداخلة على الأغمار "[2].

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض (٣/ ٩٠)، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٦٠)، برقم (٨١٨)، كلاهما من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات (ص٢٥٠) ضمن كتاب نصوص محققة في علوم القرآن الكريم، د. حاتم الضامن.

المبحث الثالث

مجالات الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم

من طبيعة الفروق بعامة أنها تُذكر كلما دعت الحاجة إليها، وتقدم في المبحث السابق أن الذي يدعو إلى الحديث عنها الاشتراك والاشتباه، فمتى وجد الاشتباه احتيج لبيان الفروق، ولذا فإن مباحث الفروق متفرقة في شتى علوم القرآن الكريم، والمجالات القرآنية التي كانت محلاً لمباحث الفروق متنوعة، ونريد هنا وضع تصنيف للمجالات التي كانت محل بحث الفروق ليجمع النظير إلى نظيره، فتلتئم مباحث الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم، وسوف يكون النظر في هذا المبحث إلى الفروق - لأنها محل البحث - وليس إلى أنواع علوم القرآن الكريم، فنذكر المجال، ثم نذكر صوره وأمثلته من التفسير وعلوم القرآن الكريم.

ويمكن تصنيف مباحث الفروق في الأنواع الآتية:

النوع الأول: الفروق اللفظية المتعلقة بنطق الأحرف والكلمات القرآنية، وهذا النوع متعلق بعلم القراءات والتجويد، فهناك حروف متقاربة في مخرجها، وهذا التقارب يؤدي إلى الخلط بينها والغلط في نطقها، ولا بد هنا من بيان الفروق بينها، مثل الذال والزاي والشين والسين، وبتأمل الفروق في هذا النوع نجدها على قسمين:

القسم الأول: الفروق اللفظية التي تؤثر في المعنى، فالخلط بين بعض الأحرف يؤدي إلى اختلاف المعنى، ومن أمثلته: الفرق بين الضاد والظاء،

وبنظرة عابرة للحروف التي تكلم العلماء في الفرق بينها نجد أوفرها حظاً التفريق بين الضاد والظاء، وإنما كثر حديث العلماء عن الفرق بينهما لصعوبة التمييز بين مخرجهما، يقول مكي بن أبي طالب رحمه الله (ت٤٣٧) مبيناً صعوبة مخرج الضاد: "والضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج، وأشدها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقها أتى بغير لفظها، وأخل بقراءته"[١].

ويقول ابن الجزري رحمه الله (ت٨٣٣):"واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به"[٢].

ومع صعوبة النطق فإن المعنى يختلف بين ما ينطق بالضاد وما ينطق بالظاء، ومن لم يعرف الفرق أخل بالمعنى، يقول أبو عمرو الداني رحمه الله: " ومن آكد ما على القراء أن يخلصوه [يعني حرف الضاد] من حرف الظاء بإخراجه من موضعه وإيفائه حقه من الاستطالة، ولا سيما فيما يفترق معناه من الكلام، فينبغي أن ينعم بيانه ليتميز بذلك في نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، و﴿ٱلظَّآنِّينَ﴾[٣]، و ﴿ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ﴾[٤] ، و ﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ﴾[٥]، و ﴿وَغِيضَ

(١) الرعاية (ص١٨٥).

(٢) التمهيد (ص١٤٠).

(٣) سورة الفتح من الآية (٦).

(٤) سورة الإسراء من الآية (٦٧).

(٥) سورة النحل من الآية (٥٨).

﴿ٱلْمَآءُ﴾[١]، و﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾[٢]، ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾[٣]، و﴿كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾......... وما أشبهه ألا ترى أنه متى لم يستعمل ذلك اشتبه لفظ الجميع، وتغير المعنى، وفسد المراد"[٤].

ولصعوبة التفريق بين الضاد والظاء في النطق فقد اُغتفر الإخلال به لمن لم يقصده وبخاصة في الفاتحة، يقول ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٨): " وأما من لا يقيم قراءة الفاتحة، فلا يصلي خلفه إلا من هو مثله، فلا يصلي خلف الألثغ الذي يبدل حرفاً بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طرف الفم، كما هو عادة كثير من الناس، فهذا فيه وجهان:

منهم من قال: لا يصلى خلفه ولا تصح صلاته في نفسه ؛ لأنه أبدل حرفا بحرف ؛ لأن مخرج الضاد الشدق، ومخرج الظاء طرف الأسنان، فإذا قال (ولا الظالين) كان معناه ظل يفعل كذا.

والوجه الثاني: تصح، وهذا أقرب، لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه المخرجين، والقارئ إنما يقصد الضلال المخالف للهدى، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعنى المأخوذ من ظل فلا يخطر ببال أحد "[٥].

---

(١) سورة هود من الآية (٤٤).

(٢) سورة الرعد من الآية (٨).

(٣) سورة آل عمران من الآية (١٣٤).

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد (ص١٦٢-١٦٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٠).

ويقول ابن كثير رحمه الله (ت٧٧٤): " والصحيح من مذاهب العلماء أنه يغتفر الإخلال بتحرير ما بين الضاد والظاء لقرب مخرجيهما ؛ وذلك أن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ومخرج الظاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ولأن كلاً من الحرفين من الحروف المجهورة، ومن الحروف الرخوة، ومن الحروف المطبقة، فلهذا كله اغتفر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك، والله أعلم "[١].

وقد يؤدي اختلاف الضاد أو الظاء إلى اختلاف المعنى، ويكون كلا المعنيين صحيحاً، ومثاله: قول الله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾[٢]، فإنها إذا قرئت بالضاد كان معناها البخل والشح، وإذا قرئت بالظاء صارت بمعنى التهمة، وكلا القراءتين متواترة، والمعنى صحيح في كلا القراءتين، فالنبي ﷺ غير متهم على الوحي، وليس هو ببخيل في تبليغه، فالاختلاف في المعنى من اختلاف التنوع[٣].

والقسم الثاني: ما لا يؤثر الإخلال به في المعنى، ومن أمثلته: الفرق

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ١٤٣) ط. دار طيبة، ونحو هذا الكلام في التفسير الكبير للرازي (١/ ٦٩).

(٢) سورة التكوير آية (٢٤).

(٣) قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس، وقرأ الباقون بالضاد، انظر القراءتين في: التيسير (ص٢٢٠)، والنشر (٢/ ٣٩٨)، وانظر في معناهما: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٣٦٢)، وقال ابن عاشور في التحرير والتنوير (٣٠/ ١٦٢): " وإذ تواترت قراءة بضنين بالضاد الساقطة، وبظنين بالظاء المشالة علمنا أن الله أنزله بالوجهين، وأنه أراد كلا المعنيين ".

بين الإدغام والإخفاء[١].

ومع أن هذا القسم غير مؤثر في المعنى، فلا يعني أنه ليس له ثمرة البتة، فالتفريق بين الإدغام والإخفاء معتبر في تجويد القرآن وترتيله، وقارئ القرآن الكريم مأمور – استحباباً في أقل الأحوال – بالتمييز بينهما حال التلاوة.

وهكذا الشأن في سائر الحروف التي بينها تقارب في المخرج مما يؤدي إلى الاشتباه بينها لدى بعض الناس، فينبغي العناية بالتفريق بينها لتقرأ على الوجه الصحيح، فإن ذلك من تمام ترتيل القرآن وتجويده.

النوع الثاني: الفروق اللغوية لألفاظ القرآن، والمراد بها بيان وجوه الاختلاف بين الألفاظ المتقاربة في معناها، وإيضاح وجوه المعاني لتلك الألفاظ، وقد جاء في الكتاب العزيز ألفاظ متقاربة، لكن بينها فروق دقيقة، والقول بوجود الفروق اللغوية في القرآن الكريم يرجع بنا إلى مسألة لغوية، وهي وقوع الترادف في اللغة العربية، والمقصود بالترادف: توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[٢].

وقد أنكر كثير من العلماء وقوعه، وأثبته آخرون[٣]، والأقرب – والله أعلم – أن الترادف واقع في اللغة العربية باعتبار، فإذا نظرنا مثلاً إلى القمح

(١) انظر: غاية المريد في علم التجويد (ص٦٧).

(٢) انظر في تعريفه: التعريفات للجرجاني (ص٨٣)، والمزهر في علوم اللغة (١/ ٤٠٢)

(٣) انظر الخلاف في هذه القضية: شرح الكوكب المنير (١/ ١٤١)، والمزهر في اللغة (١/ ٤٠٣)، والفروق اللغوية د. محمد الشايع (ص٣٩ وما بعدها).

والحنطة والبر، أو نظرنا إلى السيف والمهند والحسام والعضب من حيث دلالتها على ذات واحدة حكمنا بترادفها من هذا الوجه، ومن ثَمَّ قال من قال من أهل اللغة بالترادف، وتقدم في التعريف الاصطلاحي للفروق أن ثمة اشتراكاً يقع بين ما يراد التفريق بينه، وهو هنا الاشتراك في الدلالة على الذات، والقول بالترادف على هذا الاعتبار لا يعني إلغاء وجود الفروق بين كثير من الألفاظ المتقاربة باعتبار آخر، فإنه " ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينهما فرق في صفة أو نسبة أو إضافة، سواء علمت لنا أو لم تعلم "[1].

وعليه فوقوع الترادف في القرآن الكريم على الاعتبار الثاني ضعيف، ولا يبعد القول بعدم وجوده، ويؤكد ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أن " الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم، وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه ؛ بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن، فإذا قال القائل: ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾[2] إن المور هو الحركة كان تقريباً ؛ إذ المور حركة خفيفة سريعة، وكذلك إذا قال: الوحي: الإعلام، أو قيل: ﴿ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[3]: أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[4] أي: أعلمنا، وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق، فإن الوحي هو إعلام سريع خفي، والقضاء إليهم أخص من الإعلام، فإن

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة (ص٩٧)، وروضة المحبين (ص ٥٤)، وما بين الحاصرتين منه.

(٢) سورة الطور الآية (٩).

(٣) جاءت هذه الآية في عشرة مواطن، أولها في النساء من الآية (١٦٣).

(٤) سورة الإسراء من الآية (٤).

الإعلام، فإن فيه إنزالاً إليهم، وإيحاء إليهم "[١].

إن التأمل في الكلمات والأساليب القرآنية، واستنباط الفروق الدقيقة بينها والاستعانة باللغة العربية وسياق الآيات سوف يفضي بالمرء إلى وجه من وجوه إعجاز القرآن، وهو مجيئه بهذه اللغة الفريدة والتراكيب البديعة، والدقة في اختيار ألفاظه وكلماته وأساليبه، ووضعها في مكانها المناسب، وكيف لا يكون ذلك وقد نزل من لدن حكيم عليم ؟!.

ويؤكد هذه الحقيقة بعض من كتب في إعجاز القرآن من المتقدمين، فالخطابي رحمه الله (ت٣٨٨) يقول في معرض حديثه عن إعجاز القرآن: " ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذي يكون منه سقوط البلاغة، ذلك أن في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني، يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، وكالنعت والصفة، وكقولك: اقعد واجلس، وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات "[٢].

ولما أدرك بعض المفسرين ممن لهم عناية ظاهرة باللغة العربية أهمية

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٤١).

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (ص٢٩)، وانظر نحوا من هذا الكلام للباقلاني في إعجاز القرآن (٢/ ٥٩) بذيل الإتقان للسيوطي.

الفروق اللغوية في الدلالة على إعجاز القرآن الكريم، وبخاصة في أسلوبه وبيانه أولوها عناية خاصة، ومن أبرز هؤلاء الراغب الأصفهاني رحمه الله (ت٥٠٢)، فقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه " مفردات ألفاظ القرآن الكريم " وقال: " وأتبع هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل - بكتاب ينبئ عن تحقيق **الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة**، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته، نحو ذكر القلب مرة، والفؤاد مرة، والصدر مرة .... ونحو ذلك مما يعده من لا يحق الحق ويبطل الباطل أنه باب واحد، فيقدر أنه إذا فسر: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بقوله: الشكر لله، و ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ب: لا شك فيه، فقد فسر القرآن ووفاه التبيان "[1].

ومعرفة الفروق اللغوية من الأمور الدقيقة التي تحتاج إلى تبحر في علم اللغة العربية ومعرفة أساليب العرب في الكلام، ولذا تختلف فيه أنظار العلماء، فقد يلوح لبعضهم فرق بين لفظين، بينما لا يظهر لغيره فرق فيرى اللفظين من باب الترادف، والتنوع في الأساليب والألفاظ، فابن العربي رحمه الله (ت٥٤٣) حين فسر قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2]، **فذكر الفرق بين الشح والبخل**، وأن البخل منع الواجب، والشح منع الذي لم يجد، ولمَّا لم يرتض ما قيل في التفريق بينهما، عقب بقوله:

---

(١) المفردات (ص٥٥) باختصار.

(٢) سورة الحشر من الآية (٩).

"وهذا لا يلزم ؛ فإن كل حرف يفسر على معنيين أو معنى يعبر عنه بحرفين، يجوز أن يكون كل واحد يوضع موضع صاحبه جمعاً أو فرقاً، وذلك كثير في اللغة، ولم يقم هاهنا دليل على الفرق بينهما "[١].

والذي دعاه إلى عدم التفريق بين البخل والشح عدم قيام الدليل على الفرق بينهما كما يظهر من كلامه، في حين أنه في بعض المواطن يميل إلى التفريق بين بعض الألفاظ التي بينها قدر من الاشتراك، كالفرق بين القانع والمعتر في قول الله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾[٢]، فقد ذكر الأقوال فيهما، ثم قال: "والذي عندي فيه أن المعنى فيهما متقارب كتقارب معنى الفقير والمسكين، وحقيقة ذلك أن الله أمر بالأكل وإطعام الفقير، والفقير على قسمين: ملازم لك، ومار بك، فأذن الله في إطعام الكل منهما مع اختلاف حالهما"[٣].

النوع الثالث: الفروق التفسيرية لمعاني الآيات، والفرق بين هذا النوع والذي قبله أن الأول يتناول تفسير المفردات القرآنية، وبيان الفرق بين الكلمة ونظيرها، أما هذا النوع فهو لتفسير الجمل القرآنية المركبة من عدة مفردات، وبيان الفرق بين الجملة وما يشبهها من الجمل الأخرى.

ومن أبرز فنون التفسير التي تندرج في هذا النوع ما يعرف بتوجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وله صور عديدة، منها: التشابه بين

---

(١) أحكام القرآن (٤/ ٢٢٠).

(٢) سورة الحج من الآية (٣٦).

(٣) أحكام القرآن (٣/ ٢٩٧)، وانظر كلامه في الفرق بين الفقير والمسكين في (٢/ ٥٣٥).

الآيات في الإفراد والجمع، أو التشابه في التذكير والتأنيث، أو التشابه في التعريف والتنكير، أو التشابه في الذكر والحذف، أو التشابه في التقديم والتأخير، أو التشابه في الوصل والفصل[1].

وقد نص بعض من ألف في توجيه المتشابه اللفظي على بيان الفرق بين الآيات المتشابهة، فقد ذكر تاج القراء الكرماني رحمه الله (ت٥٠٥) في مقدمة كتابه: " البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان " أنه قصد بيان الفرق بين الآية ومثلها، يقول: " أفردت هذا الكتاب لبيان المتشابه، فإن الأئمة - رحمهم الله تعالى - قد شرعوا في تصنيفه، واقتصروا على ذكر الآية ونظيرتها، ولم يشتغلوا بذكر وجوهها وعللها، **والفرق بين الآية ومثلها**، وهو المشكل الذي لا يقوم بأعبائه إلا من وفقه الله لأدائه"[2].

ويقول الخطيب الإسكافي رحمه الله (ت٤٠٢) في " درة التنزيل وغرة التأويل " في جواب بعض الآيات: "والجواب عن ذلك مما يحتاج إليه في مواضع من القرآن في **مثل هذه الآية التي قصدنا الفرق بين مختلفاتها** "[3].

وتوجيه المتشابه اللفظي من فنون التفسير ؛ لأنه في الواقع بيان لمعنى الآية وبيان الفرق بينها وبين معنى نظيرتها، وقد ذكر ابن حجر العسقلاني رحمه الله (ت٨٥١) أن ابن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨) " جمع كتاباً في فن من

---

(١) انظر بحثاً موسعاً حول هذه الصور في كتاب: المتشابه اللفظي وأسراره البلاغية، د. صالح عبد الله الشثري، وكتاب دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل، د. فاضل السامرائي.

(٢) البرهان (ص٦٤).

(٣) درة التنزيل (ص٢٣٨).

فنون التفسير سماه: ملاك التأويل "[١]، وكتاب ملاك التأويل من أبرز كتب توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

ومما يؤكد اهتمام هذا الفن بالفروق بين معاني الآيات أن أول قضية تكلم عنها ابن الزبير في كتابه ما يتعلق بقول الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وأورد فيها أربعة أسئلة، فقال في السؤال الأول: " ما **الفرق** بين الوارد في أم القرآن، وما جرى مجراها مما افتتح بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وبين الواقع في سورة الجاثية من قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾[٢]؟ "[٣].

وحاصل ما أجاب به عن هذا السؤال أن قوله تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، وكذلك قوله : ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾، لكن تأخر في الآية الثانية المبتدأ على خلاف الأصل، فما الموجب لتقديم الخبر على المبتدأ في سورة الجاثية ؟.

والجواب أنه قد يعرض من جهة المعنى، وتقدير الكلام ما يقتضى ذلك ويوجبه، وإذا تقرر هذا فإن قوله تعالى : ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ ورد على تقدير الجواب بعد إرغام المكذب وقهره، ووقوع الأمر مطابقاً لأخبار الرسل عليهم السلام، وظهور ما كذب الجاحد به، فعند وضوح الأمر كأن قد قيل: لمن الحمد ومن أهله ؟، فكان الجواب على ذلك: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾.

نظير هذا قوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ﴾ ؟، ثم قال: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ

(١) الدرر الكامنة (١/ ٨٩).

(٢) من الآية (٣٦).

(٣) ملاك التأويل (١/ ٨).

ﭐلْقَهَّارِ ﴾[1]، ألا ترى تلاقي الآيتين فيما تقدمهما، فالمتقدم في سورة غافر قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ﴾[2].

فعند ظهور الأمر للعيان ومشاهدة ما قد كان خبراً، قيل لهم: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَۖ ﴾، وتقدم في سورة الجاثية قوله تعالى: ﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ ﴾ الآيات[3]، وإنما ذلك يوم التلاق والعرض عليه سبحانه، فعند المعاينة وزوال الارتياب والشكوك كأن قد قيل لهم: لمن الحمد ومن أهله ؟، فورد الجواب بقوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾، فالآية كالآية، والمقدر المدلول عليه كالمنطوق، والإيجاز مستدع لذلك، ولما تقدم ذكر الملك في آية غافر منطوقاً به لم يحتج إلى إعادة ذكره، فقيل: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾، ولم يقل: فلله الملك لتقدم ذكره، ولما كان الحمد في سورة الجاثية لم يتقدم ذكره، وإنما هو مقدر يدل عليه السابق لم يكن بد من الإفصاح به في الجواب، فقيل: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾، ولأجل ما قصد من تقريع المكذبين، وتوبيخهم عند انقطاع الدعاوى ووضوح الأمر، أتبع حمده تعالى بقوله: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[4]، فذكر ربوبيته تعالى لما أبداه وأوجده من أعظم مخلوقاته، وأبدع مصنوعاته، قال تعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾[5]، وأعاد ذكر

---

(١) سورة غافر من الآية (١٦).

(٢) سورة غافر من الآيتين (١٥، ١٦).

(٣) الآية (٣٣).

(٤) سورة الجاثية من الآية (٣٦).

(٥) سورة غافر من الآية (٥٧).

ربوبيته مع كل من هذه المخلوقات العظام، المنصوبة للاستدلال بها والاعتبار بعظيم خلقها وما فيها، فقال: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ﴾، ثم أتبع بما يعم ربوبيته لذلك كله، فقال: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

فناسب ما ورد هنا من الإطالة بتكرر - ما ذكر - مقصود الآية، وذلك هو الجاري متى قصد تعنيف المشركين ومن عَبَدَ مع الله غيره، وهو وارد في غير ما موضع من كتاب الله تعالى، وتكرير لفظ "رب" في قوله: ﴿وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ﴾، مما يشهد لهذا الغرض من قصد تقريع الجاحدين، ولما كان الوارد في أم القرآن خطاباً للمؤمنين وتعليماً للمستجيبين مجرداً عما قصد في آية الجاثية من توبيخ المكذبين ورد على ما قدم من الاكتفاء، وكل على ما يجب ويناسب[1].

ومن أمثلة هذا النوع أيضاً:

ما جاء في قول الله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[2]، وقوله في سورة النحل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، حيث ختمت الأولى بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾، وختمت الثانية بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

---

(١) ملاك التأويل (١/ ١٠-١٣).

(٢) آية (٣٤).

(٣) آية (١٨).

قال أبو حيان رحمه الله (ت٧٤٥): " **والفرق بين الختمين** : أنه هنا [في آية إبراهيم] تقدم قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾[١]، وبعده: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾[٢] ، فكان ذلك نصاً على ما فعلوا من القبائح من كفران النعمة والظلم الذي هو الشرك بجعل الأنداد ناسب أن يختم بذم من وقع ذلك منه، فجاء: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾.

وأما في النحل فلما ذكر عدة تفضلات، وأطنب فيها، وقال: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾، أي: من أوجد هذه النعم السابق ذكرها ليس كمن لا يقدر على الخلق، ولا على شيء منه، ذكر من تفضلاته اتصافه بالعذاب والرحمة تحريضاً على الرجوع إليه، وأن هاتين الصفتين هو متصف بهما، كما هو متصف بالخلق، ففي ذلك إطماع لمن آمن به، وانتقل من عبادة المخلوق إلى عبادة الخالق أنه يغفر زلله السابق ويرحمه، وأيضاً فإنه لما ذكر أنه تعالى هو المتفضل بالنعم على الإنسان، ذكر ما حصل من المنعم، ومن جنس المنعم عليه، فحصل من المنعم ما يناسبه حالة عطائه، وهو الغفران والرحمة، إذ لولاهما لما أنعم عليه، وحصل من جنس المنعم عليه ما يناسبه حالة الإنعام عليه، وهو الظلم والكفران، فكأنه قيل: إن صدر من الإنسان ظلم فالله غفور، أو كفران نعمة فالله رحيم، لعلمه بعجز الإنسان وقصوره "[٣].

---

(١) سورة إبراهيم من الآية (٢٨).

(٢) سورة إبراهيم من الآية (٣٠).

(٣) البحر المحيط (٥/ ٤١٧).

ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا النوع والذي قبله ألا يلجأ المفسر إلى التكلف في إظهار الفروق بين الآيات والألفاظ القرآنية المختلفة[(١)].

النوع الرابع: الفروق الاصطلاحية، فهناك تشابه بين بعض المصطلحات واشتراك في بعض الصور بحيث لا يمكن التمييز بينها إلا بإظهار الفروق، وأحياناً يستخدم المصطلح الواحد لأمرين أو أكثر، فلا بد من بيان الفروق، وأحياناً يتطور مدلول المصطلح بمرور الوقت وتداوله بين العلماء فيطرأ عليه التغير، فيحتاج العلماء إلى بيان الفروق بين اصطلاح المتقدمين واصطلاح المتأخرين.

ومن أمثلة الأخير: مفهوم النسخ، فمفهوم السلف للنسخ أوسع من مفهوم العلماء المتأخرين، فهم يطلقونه على النسخ عند المتأخرين، ويطلقونه على تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتبيين المجمل، ومن لم يدرك الفرق وقع في الاضطراب، وقد يحاكم السلف في النسخ بمفهوم المتأخرين.

وقد يكون بين بعض المصطلحات تقارباً في المدلول اللغوي كما في الفرق بين التفسير والتأويل، وهنا يلجأ العلماء لبيان الفرق اللغوي والاستدلال به على الفرق الاصطلاحي، كما أنهم يلجؤون إلى بيان الافتراق في الأحكام بين المصطلحات للدلالة على تحقق الفرق بينها، مثل الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي، وتقدم الكلام عن هذا في المبحث السابق.

---

(١) الفروق اللغوية د. الشايع (ص٣٥).

ومظنة معرفة الفروق الاصطلاحية عند تعريف العلماء للمصطلحات، فإن العلماء يذكرون تعريف المصطلح ومحترزاته، وببيان المحترزات يتبين الفرق بين المصطلح وما يشبهه أو يشاركه من المصطلحات الأخرى.

ويمكن تقسيم الفروق الاصطلاحية في الدراسات القرآنية إلى قسمين:

القسم الأول: الفروق الاصطلاحية المتعلقة بالتفسير وأصوله، وهذا له أمثلة كثيرة، منها:

الفرق بين التفسير والتأويل[(١)]، والفرق بين التفسير وعلوم القرآن[(٢)]، والفرق بين التفسير والاستنباط[(٣)]، والفرق بين التفسير وأصوله[(٤)]، والفرق بين أصول التفسير وعلوم القرآن[(٥)]، والفرق بين التفسير النبوي والتفسير بالسنة[(٦)]، والفرق بين التفسير الصوفي النظري، والتفسير الصوفي الفيضي[(٧)]، والفرق بين التفسير الإشاري والتفسير الباطني[(٨)]، والفرق بين

(١) انظر: البرهان (٢/ ٢٨٥)، والإتقان (٢/ ٢٢١).

(٢) انظر أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم (ص٢٣).

(٣) انظر منهج الاستنباط من القرآن الكريم (ص٥٨).

(٤) انظر: تفسير القرآن، أصوله وضوابطه (ص٢٧).

(٥) انظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه (ص١٢)، وتفسير القرآن، أصوله وضوابطه (ص٢٧).

(٦) انظر مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير (ص١٣٨).

(٧) انظر التفسير والمفسرون (٢/ ٣٥٢).

(٨) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٥٤٧).

التفسير العلمي والإعجاز العلمي[١]، والفرق بين التفسير والتدبر[٢]، والفرق بين التدبر والتأثر من سماع القرآن[٣]، والفرق بين ترجمة القرآن وتفسيره[٤].

واكتفي من هذه الأمثلة بذكر الفرق بين التفسير وأصوله، فالتفسير: بيان معاني الآيات، وأصول التفسير: القواعد والأسس التي تعين على تفسير القرآن الكريم، وما يتبع ذلك من شروط المفسر وآدابه[٥].

القسم الثاني: الفروق الاصطلاحية المتعلقة بعلوم القرآن الكريم، وهذه الفروق منثورة في شتى أنواع علوم القرآن، وأمثلتها كثيرة جداً:

ففي تعريف القرآن الكريم بحث العلماء: الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي، ومنهم من أفرد هذه القضية في مصنف كما سيأتي، وبحثوا الفرق بين الكتاب والقرآن[٦]، والفرق بين القرآن الكريم والمصحف[٧]، والفرق بين الصحف والمصحف[٨]، والفرق بين القرآن والقراءات[٩].

---

(١) انظر دراسات في علوم القرآن الكريم (ص٣٢١).

(٢) انظر مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر (ص١٨٩).

(٣) انظر مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر (ص٢٠٤).

(٤) انظر: مناهل العرفان (٢/ ١٠-١٣)، والتفسير والمفسرون (١/ ٢٨).

(٥) انظر: تفسير القرآن، أصوله وضوابطه (ص٢٧)، وبحوث في أصول التفسير ومناهجه (ص١١).

(٦) انظر: دراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي (٣٠).

(٧) انظر: دراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي (ص٣٠).

(٨) انظر: فتح الباري (٩/ ١٨)، ولطائف الإشارات (ص٥٩)، ومناهل العرفان (١/ ٤٠١).

(٩) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٤٦٥)، ولطائف الإشارات (ص١٧١).

وفي القراءات والتجويد بحث العلماء: الفرق بين علم القراءات وعلم التجويد[1]، والفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع[2]، والفرق بين القراءات والروايات والطرق والأوجه[3]، والفرق بين جمع القراءات وتركيب القراءات[4]، والفرق بين الترتيل والتحقيق[5]، والفرق بين الوقف والقطع والسكت[6]، والفرق بين الروم والإشمام[7]، والفرق بين الإمالة والترقيق[8]، والفرق بين النون الساكنة والتنوين[9].

وفي خصائص القرآن: الفرق بين خصائص القرآن وخواصه[10].

وفي النسخ: الفرق بين النسخ والتخصيص[11]، والفرق بين النسخ والتقييد[12]، والفرق بين النسخ والبداء[13].

وفي العام والخاص: الفرق بين العام المراد به الخصوص، والعام

(١) انظر القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة (ص٣٤).

(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص٢١)، والمرشد الوجيز (ص١٤٦).

(٣) انظر: البدور الزاهرة (ص١٠)، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (١/ ١١٣).

(٤) انظر القراءات القرآنية لقابة (ص٣٦).

(٥) انظر التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص٦١).

(٦) انظر النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٨).

(٧) انظر النشر (٢/ ١٢١).

(٨) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص٢٦٠)، والنشر في القراءات العشر (٢/٩٠).

(٩) انظر غاية المريد في علم التجويد (ص٥١).

(١٠) انظر: خصائص القرآن الكريم د. الرومي (ص١٣).

(١١) انظر: مناهل العرفان (٢/ ٨٠)، والنسخ في القرآن الكريم د. مصطفى زيد (١/ ١٣٠).

(١٢) انظر: النسخ في القرآن الكريم (١/ ١٥٣).

(١٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤٤١)، ومناهل العرفان (٢/ ٧٦).

المخصوص[١].

وفي عد الآي: الفرق بين فواصل القرآن والسجع[٢]، والفرق بين الفاصلة ورأس الآية[٣].

واكتفي من هذه الأمثلة بمثال واحد:

وهو الفرق بين القراءات والروايات والطرق، ففي البدور الزاهرة[٤]: " خلاصة ما قاله علماء القراءات في هذا المقام: أن كل خلاف نسب لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكل ما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية، وكل ما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريق، نحو: الفتح في لفظ ضعف في سورة الروم[٥] قراءة حمزة [ت١٥٦]، ورواية شعبة [ت١٩٣]، وطريق عبيد بن الصباح [ت٢١٩] عن حفص [ت١٨٠]، وهكذا".

ولعلك – أخي القارئ – استطلت ذكر أمثلة الفروق الاصطلاحية، وإنما أطلت في ذكرها لدفع توهم قلتها، مع يقيني بأنه قد فاتني كثير من مباحث الفروق، إذ لم استقص في البحث.

النوع الخامس: فروق تتعلق بمسائل التفسير وعلوم القرآن، وفي هذا

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢١)، ومباحث في علوم القرآن (ص٢٣١).

(٢) البرهان (١/ ١٥١)، والإتقان (٢/ ١٢٥).

(٣) انظر: البيان في عد آي القرآن للداني (ص١٢٦)، والإتقان (٢/ ١٢٤)، والتبيان للجزائري (ص٢٤٧)، والتحرير والتنوير (١/ ٧٥).

(٤) (ص١٠).

(٥) الآية (٥٤).

النوع بحث العلماء:

الفرق بين مخرج الضاد ومخرج الظاء، والفرق بين قولهم: هذا تفسير معنى، وقولهم: هذا تفسير إعراب[1]، والفرق بين قولهم: نزلت الآية في كذا، وقولهم: سبب نزول الآية كذا[2]، والفرق بين جمع أبي بكر للقرآن الكريم وجمع عثمان رضي الله عنهما[3]، والفرق بين ياءات الإضافة، والياءات الزوائد.

وأكتفي من هذه الأمثلة بذكر الفرق بين ياءات الإضافة، وياءات الزوائد:

قال ابن الجزري رحمه الله عن ياءات الإضافة: " والفرق بينها وبين ياءات الزوائد أن هذه الياءات تكون ثابتة في المصاحف وتلك محذوفة، وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي: ليست من الأصول، فلا تجيء لاماً من الفعل أبداً، فهي كهاء الضمير وكافه، فتقول في: نفسي: نفسه ونفسك، وفي فطرني: فطره وفطرك، وفي يحزنني: يحزنه ويحزنك، وفي إني: إنه وإنك، وفي لي: له ولك . وياء الزوائد تكون أصلية وزائدة، فتجيء لاماً من الفعل، نحو: (إذا يسر، ويوم يأت، والداع، والمناد، ودعان، ويهدين، ويؤتين)، وهذه الياءات الخلف فيها جار بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت بين الحذف والإثبات "[4].

---

(١) البرهان (١/ ٤١٢)، والإتقان (١/ ٢٣٩).

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٩)، والإتقان (١/ ٤٠-٤٢)، ومناهل العرفان (١/ ١٠٧).

(٣) انظر الإتقان (١/ ٧٩).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٦١).

المبحث الرابع
أهمية معرفة الفروق في التفسير وعلوم القرآن

علم الفروق من حيث العموم من العلوم الدقيقة التي تحتاج إلى تأمل وإمعان نظر، لأن استنباط الفروق لا يكون إلا في المسائل والمعاني المتشابهة التي يقع فيها الخلط عند كثير من الناس، يقول الجرجاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٧١): "واعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا لا إلى حد ونهاية، وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا ينتبه لأكثرها، ولا يعلم أنها هي، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو فيه، وحتى إنه ليقصد إلى الصواب، فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ، وكل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض "[1].

ومما يؤكد أهمية العلم بالفروق أن القرآن الكريم احتج بالفروق في الرد على المبطلين وتفنيد شبههم، ومن أمثلته:

قول الله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[2]، حيث أخبر تعالى أن آلهة المشركين التي يعبدونها حصب

---

(١) دلائل الإعجاز (ص٢٨٥).

(٢) سورة الأنبياء الآيتان: (٩٨، ٩٩).

جهنم، مما يدل على انتفاء ألوهيتها، فعارض المشركون هذه الآية بقولهم: إذا كانت آلهتنا دخلوا النار لكونهم معبودين، وجب أن يكون كل معبود يدخل النار، والمسيح معبود، فيجب أن يدخلها، قال ابن تيمية: " فعارضوه بالقياس، والقياس مع وجود **الفارق** المؤثر قياس فاسد، **فبين الله الفرق** بأن المسيح عبد حي مطيع لله لا يصلح أن يعبد لأجل الانتقام من غيره بخلاف الأوثان، فإنها حجارة، فإذا عذبت لتحقيق عدم كونها آلهة، وانتقاماً ممن عبدها، كان ذلك مصلحة ليس فيها عقوبة لمن لا يصلح أن يعاقب، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا ﴾[1] أي جعلوه مثلاً لآلهتهم فقاسوها به "[2].

ولذا قال تعالى بعد آية الأنبياء: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾[3].

وجاء القرآن الكريم بإثبات الفروق وتقريرها في مواطن كثيرة، ففي كثير من الآيات يفرق الله تعالى بين الأشياء، وقد وصف جل ذكره القرآن بالفرقان، فقال تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾[4].

---

(١) سورة الزخرف من الآية (٥٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٥٨)، وانظر شرح العقيدة الأصفهانية (ص٢٦٧).

(٣) آية (١٠١).

(٤) سورة آل عمران الآيتان (٣، ٤).

وفي "جامع البيان "[١]: " الفرقان إنما هو الفعلان من قولهم: فرق الله بين الحق والباطل، يفصل بينهما بنصره الحق على الباطل، إما بالحجة البالغة، وإما بالقهر والغلبة بالأيدي والقوة".

وقال تعالى في وصف يوم بدر: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢]، وسماه فرقاناً لأن الله تعالى فرق به بين الحق والباطل[٣]، قال ابن عباس ﷺ: " يعني بالفرقان يوم بدر، فرق الله فيه بين الحق والباطل"، وعن مجاهد رحمه الله (ت١٠٣) مثله [٤].

وقال الحسن رحمه الله عند قول الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[٥]: " فرق الله به بين الحق والباطل "[٦].

وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٧].

قال ابن كثير: " وقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

(١) (٥/ ١٨٢).

(٢) سورة الأنفال من الآية (٤١).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (ص٦٣٤).

(٤) جامع البيان (١١/ ٢٠١).

(٥) سورة الإسراء الآية (١٠٩).

(٦) جامع البيان (١٥/ ١١٥).

(٧) سورة الزمر من الآية (٩).

أي: هل يستوي هذا والذي قبله ممن جعل لله أنداداً ليضل عن سبيله؟!، ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: إنما يعلم **الفرق** بين هذا وهذا من له لب وهو العقل"[1].

ومما يؤكد أهمية معرفة الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم ذكر الفوائد المترتبة على معرفتها، ومن أهمها:

أولاً: الفهم السليم للقرآن الكريم، فمن موانع الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى على بعض الناس اشتباه الآية بغيرها، وإذا عرف الفرق بين ما يُظن اشتباهه، وحملت كل آية على وجهها الصحيح، زال الاشتباه والإشكال، وفهمت الآية على وجهها الصحيح.

ومن أمثلته: أن بعض الناس قد يفهم من الآية الكريمة: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾[2]، أن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده، كما خلق آدم بيده، فهي مثل قول الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[3].

وهذا الفهم غير سليم ؛ فهناك فرق بين الآيتين، فقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ عدي الخلق فيه بالباء، وفي قوله : ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ لم يعد العمل بالباء، فهو لا يدل على المباشرة باليد بمقتضى اللسان العربي الذي

(١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٧٦).

(٢) سورة يس آية (٧١).

(٣) سورة ص من الآية (٧٥).

نزل القرآن به، وهو مثل قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [(١)]، وقوله: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [(٣)]، فإن المراد في هذه الآيات: ما كسبه الإنسان بنفسه، وما قدمه وإن عمله بغير يده، بخلاف ما إذا قال: عملته بيدي، كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[(٤)]، فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد، ولو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده، لكان لفظ الآية: خلقنا لهم بأيدينا أنعاماً، كما قال الله تعالى في آدم: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾، وعليه فظاهر قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴾ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، ولم يخلقها بيده، وإضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدي بالباء إلى اليد.

وقد عقب ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٤٢١) بعد أن ذكر هذا الفرق بين الآيتين، فقال: " **فتنبه للفرق، فإن التنبه للفروق بين المتشابهات من أجود**

(١) سورة الشورى آية (٣٠).

(٢) سورة الروم آية (٤١).

(٣) سورة آل عمران آية (١٨٢).

(٤) سورة البقرة من الآية (٧٩).

أنواع العلم، وبه يزول كثير من الإشكالات "[1].

إن إدراك الفروق القرآنية والعناية بها لا يؤدي إلى الفهم السليم لكتاب الله فحسب، بل إنه يقود إلى الفهم العميق للقرآن والتبحر في تفسيره، لأن استنباط الفروق قائم على النظر في سياق الآيات وربط بعضها ببعض، والتأمل في المعاني اللغوية الدقيقة للكلمات القرآنية، كما أنه قائم على التحليل والنقد، والجمع بين الآيات التي تشتبه على بعض الناس.

واستخراج الفروق الغامضة بين الآيات لا يقوم بأعبائه إلا من وهبه الله الفهم لكتابه، وأوتي حظاً وافراً من علم العربية وعلوم القرآن الكريم، وعرف أساليب القرآن وعاداته في الخطاب، وأدمن قراءة القرآن الكريم بتدبر وحضور قلب.

ثانياً: دفع الشبهات عن القرآن الكريم، فإن كثيراً من الطاعنين ومن في قلوبهم زيغ يلجؤون إلى الطعن في الكتاب العزيز وضرب الآيات بعضها ببعض، زاعمين أن القرآن الكريم يجمع بين المتناقضات ويفرق بين المتماثلات، أو أن فيه تكراراً غير مفهوم المعنى، وقد ينخدع بهذه الشبهات من لا يعرف الفرق بين الآيات، فيقع في الحيرة والاضطراب والشك.

وقد أشار بعض من صنف في توجيه المتشابه اللفظي – وتقدم أنه من العلوم التي عنيت كثيراً بذكر الفروق القرآنية – إلى هذه الفائدة.

يقول الغرناطي عن توجيه المتشابه الذي كتب فيه إنه: " باب لم يقرعه

---

(١) شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص٣١٧-٣٢١).

ممن تقدم وسلف، ومن حذا حذوهم ممن أتى بعدهم وخلف أحد فيما علمته على توالي الأعصار والمدد وترادف أيام الأبد، مع عظيم موقعه وجليل منزعه، ومكانته في الدين، وفته أعضاد ذوي الشك والارتياب من الطاعنين والملحدين"[1].

ولذا يؤكد أن كتابه موجه إلى الملحدين الطاعنين في الكتاب العزيز، واسم كتابه يؤكد ذلك، فقد سمى كتابه: " **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل** ".

ويقول في بعض توجيهاته: " الكلام في هذه الآية ليس خاصاً بمن سلم القواعد المستقرأة من الكتاب والسنة، وإنما كلامنا معتمد فيه القطع لذوي الزيغ والارتياب ممن يتعلق بما تشابه منه طعناً في الدين، واتباعاً لسبيل الملحدين، وشأن هؤلاء التعلق بأدنى احتمال من غير تسليم لما وراء ذلك "[2].

ويقول الخطيب الإسكافي (ت٤٢٠) في مقدمة كتابه "درة التنزيل" مبيناً سبب تأليفه له: " ففتقت من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً، وصار لمبهم المتشابه وتكرار المتكرر تبياناً، ولطعن الجاحدين رداً، ولمسلك الملحدين سداً"[3].

ويقول في خاتمة الكتاب: " وهذا آخر ما تكلمنا عليه من الآيات التي

---

(١) ملاك التأويل (١/ ٤).

(٢) (١/ ٩٨).

(٣) درة التنزيل (ص٢١٨-٢١٩).

يقصد الملحدون التطرق منها إلى عيبها"[1].

ثالثاً: إبراز إعجاز الكتاب العزيز، ويظهر ذلك بإبراز الفروق اللغوية، ودقة الأساليب القرآنية، من تقديم وتأخير وفصل ووصل ونحو ذلك، يقول الغرناطي في مقدمة " ملاك التأويل ": " وإن من مغفلات مصنفي أئمتنا ﵃ في خدمة علومه، وتدبر منظومه الجليل ومفهومه، توجيه ما تكرر من آياته لفظاً، أو اختلف بتقديم أو تأخير، وبعض زيادة في التعبير، فعسر إلا على الماهر حفظاً، وظن الغافل عن التدبر والمخلد إلى الراحة عن التفكر، أن تخصيص كل آية من تلك الآيات بالوارد فيها مما خالفت فيه نظيرتها ليس لسبب تقتضيه، وداع من المعنى يطلبه ويستدعيه، وأن ليس على جميع الوارد من ذلك مرجحات من المعاني عند ذوي الأفهام، **ومقتضيات من لوازم جليل التركيب من ذلك المعجز العلي من النظام**، فلا يليق بكل من تلك المواضع إلا الوارد فيه، وإن تقرير وقوع آية منها في موضع نظيرتها ينافر مقصود ذلك الموضع وينافيه، فتعساً لمن تنكب عن واضح آياته، وكأنْ لم يقرع سمعه قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ﴾ "[2].

رابعاً: أن البحث في الفروق القرآنية من أقوى الدواعي لتدبر القرآن الكريم، ذلك أن العلم بالفروق يحتاج إلى طول فكرة وتأمل، وبعد نظر

(١) (ص١٣٧٥).

(٢) ملاك التأويل (١/ ٣).

ودقة استنباط، لما يحتاجه من الربط بين الآيات والتفريق بين معانيها ومدلولاتها، وذلك لا يحصل إلا بطول تدبر . وتدبر القرآن الكريم من أعظم مقاصد إنزاله: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1]، ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[2].

ومن العجيب أن الآية الأخيرة جاءت بعد موطن يستوجب تدبر الآيات وبيان الفرق الدقيق بين معانيها، فإن الله تعالى قال قبل هذه الآية: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾[3]، ثم قال: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[4].

إن النظرة غير المتدبرة لهاتين الآيتين توحي بالتعارض بينهما، ففي الآية الأولى أخبر الله تعالى أن الحسنة والسيئة من عنده، وهو رد منه تعالى على الذين زعموا أن الحسنة من الله، وأن السيئة من عند محمد ﷺ، وفي الثانية يؤكد أن الحسنة منه تعالى، وأن السيئة من نفس الإنسان، ولا يمكن أن يكون بين الآيتين تعارض أو تناقض، ولذا أكد تعالى على قضية التدبر،

---

(١) سورة ص آية (٢٩).

(٢) سورة النساء آية (٨٢).

(٣) سورة النساء من الآية (٧٨).

(٤) سورة النساء الآية (٧٩).

وأن القرآن لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، وقد قال قبل ذلك: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴾.

والفرق بين كون السيئة من عند الله في الآية الأولى وكونها من عند العبد في الآية الثانية، أنها من عند الله تعالى باعتبار أنه الخالق الموجد لها فهي من عنده خلقاً وإيجاداً، وكونها من عند العبد باعتبار أنه المتسبب في حصولها.

وأما كون الحسنة من عند الله وحده فلأنه المتفضل المنعم بها، وهو الموفق لعبده في تحصيل أسبابها[1].

خامساً: ومن فوائد معرفة الفروق في التفسير وعلوم القرآن الاحتراز من الخلط بين المعاني والمسائل والأحكام والمصطلحات، وفي هذه الأخيرة نجد بعض المصطلحات الخاصة بالقرآن الكريم وعلومه قد تتشابه مع المصطلحات في العلوم الأخرى، وبمعرفة الفروق يتضح الفرق، ومن أمثلته:

الفرق بين مفهوم الإشمام عند القراء ومفهومه عند النحويين، فهو عند النحويين: الإتيان بالحركة بين الكسرة والضمة[2].

أما القراء فلهم اصطلاح خاص للإشمام، وهو: ضم الشفتين بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا

(١) انظر التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ١٩٩).

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٣٧).

غير ؛ إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة[١].

ومن أمثلته الاختلاس عند الفقهاء وعند القراء، فهو عند الفقهاء: أخذ الشيء بحضرة صاحبه وغفلته على وجه السرعة[٢].

أما عند علماء القراءات فهو: عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن[٣].

وختاماً لهذا المبحث فقد عقد ابن القيم رحمه الله (ت٧٥١) فصولاً كثيرة في كتاب الروح في بيان الفروق بين الأشياء، وقال في آخرها: "وهذا باب من الفروق مطول، ولعل إن ساعد القدر أن نفرد فيه كتاباً كبيراً، وإنما نبهنا بما ذكرنا على أصوله، واللبيب يكتفي ببعض ذلك، والدين كله فرق، وكتاب الله فرقان، ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم فرق بين الناس، ومن اتقى الله جعل له فرقاناً ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾[٤]، وسمى يوم بدر يوم الفرقان ؛ لأنه فرق بين أولياء الله وأعدائه، **فالهدى كله فرقان، والضلال أصله الجمع**، كما جمع المشركون بين عبادة الله وعبادة الأوثان، ومحبته ومحبة الأوثان، وبين ما يحبه ويرضاه، وبين ما قدره وقضاه، فجعلوا الأمر واحداً .... والمقصود أن أرباب البصائر هم

---

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع (ص٥٩)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ١٢١).

(٢) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية (٣١/ ٢٢٩).

(٣) التمهيد لابن الجزري (ص٧٣)، ومن الأمثلة: الفرق بين التلفيق عند القراء، والتلفيق عند الأصوليين، والتلفيق عند الفقهاء، انظر: القراءات القرآنية لقابة (ص٣٧).

(٤) سورة الأنفال من الآية (٢٩).

أصحاب الفرقان، فأعظم الناس فرقاناً بين المشتبهات أعظم الناس بصيرة، والتشابه يقع في الأقوال والأعمال والأحوال والأموال والرجال، وإنما أتي أكثر أهل العلم من المتشابهات في ذلك كله، ولا يحصل الفرقان إلا بنور يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده، يرى في ضوئه حقائق الأمور ويميز بين حقها وباطلها، وصحيحها وسقيمها، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[1]"[2].

(١) سورة النور من الآية (٤٠).

(٢) الروح (ص٣٨٨-٣٩٠).

المبحث الخامس

التأليف في فروق التفسير وعلوم القرآن الكريم

تعود أصول الحديث عن الفروق القرآنية إلى العصور الإسلامية المبكرة، فقد جاء عن السلف نصوص عديدة في بيان الفروق القرآنية، وتكلموا في غير مجال من مجالات الفروق، لكنهم لم ينصوا على مصطلح الفروق، ومن ذلك بيانهم للفروق بين معاني الآيات القرآنية التي توهم التعارض والتناقض، كالأثر المشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أتاه، فقال: « إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي ؟ قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾[1]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾[2]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾[3]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[4]، فقد كتموا في هذه الآية ؟، وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾[5]، فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾[6]، فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء ؟، .... فقال ابن

(١) سورة المؤمنون من الآية (١٠١).

(٢) سورة الصافات آية (٢٧).

(٣) سورة النساء من الآية (٤٢).

(٤) سورة الأنعام من الآية (٢٣).

(٥) سورة النازعات الآيات (٢٧-٣٠).

(٦) سورة فصلت الآيات (٩-١١).

عباس: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾، وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾، فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقل: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرف أن الله لا يكتم حديثاً، وعنده ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية[2].

وعن الربيع بن أنس رحمه الله (ت١٣٩) قال: « قلت لأبي العالية قال الله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾[3]، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾[4] فكيف هذا؟، قال: نعم، أما قوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَيَّ﴾، فهؤلاء أهل الشرك، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾، فهؤلاء أهل القبلة يختصمون في مظالمهم»[5].

---

(١) سورة الزمر من الآية (٦٨).

(٢) سورة النساء من الآية (٤٢)، والأثر أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة حم السجدة (٦/ ٣٥)، وأخرجه مختصراً: الطبري في جامع البيان (٧/ ٤٢-٤٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢٧٤).

(٣) سورة ق من الآية (٢٨).

(٤) سورة الزمر الآية (٣١).

(٥) الدر المنثور (٦/ ١٠٦) وعزاه لابن جرير وعبد بن حميد وابن المنذر، وهو في جامع البيان (٢٠/ ٢٠٢) مختصراً.

ومما جاء عن السلف في الفروق اللغوية:

ما جاء عن ابن مسعود ﷺ أن رجلاً أتاه، فقال له: إني أخاف أن أكون قد هلكت ؟، قال: وما ذاك؟، قال: أسمع الله يقول: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ﴾[(١)] ، وأنا رجل شحيح، لا يكاد يخرج من يدي شيء، فقال ابن مسعود: ليس ذاك بالشح الذي ذكر الله في القرآن، الشح أن تأكل مال أخيك ظلماً، ذلك البخل، وبئس الشيء البخل[(٢)].

وقال طاوس ﷺ (ت١٠٦): البخل أن يبخل الإنسان بما في يديه، والشح أن يشح على ما في أيدي الناس، يحب أن يكون له ما في أيدي الناس بالحل والحرام، لا يقنع[(٣)].

وجاء عن عكرمة ﷺ (ت١٠٥) التفريق بين السَّد – بفتح السين – والسُّد – بضم السين –، ففي قول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾[(٤)]، قال عكرمة: " ما صنع الله فهو السُّد، وما صنع الناس فهو السَّد"[(٥)].

---

(١) سورة الحشر من الآية (٩).

(٢) جامع البيان (٢٢/ ٥٢٩) واللفظ له، ومصنف ابن أبي شيبة (٩/ ٩٨)، والمستدرك للحاكم (٢/ ٤٩٠)، والدر المنثور (٦/ ١٩٦).

(٣) جامع البيان (٧/ ٢١)، وتفسير القرآن لابن المنذر (٢/ ٧٠٧)، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٥١) مختصراً.

(٤) سورة الكهف آية (٩٤).

(٥) الدر المنثور (٤/ ٢٥١) وعزاه لابن أبي حاتم.

أما كلام العلماء في مصنفاتهم عن مباحث الفروق، فإنه لا يكاد يخلو كتاب في التفسير وعلوم القرآن الكريم من مبحث أو أكثر في الفروق القرآنية، لما سبق من أن مباحث الفروق متفرقة في شتى فنون علوم القرآن، ومن أبرز المصنفات التي تناولت مباحث الفروق الكتب المصنفة في توجيه المتشابه اللفظي، غير أنها تبحث في مجال واحد من مجالات الفروق القرآنية المتعلق بالفروق بين معاني الآيات المتشابهة.

والحديث في هذا المبحث سوف يقتصر على المصنفات المفردة في الفروق، وأغلبها المصنفات المفردة في الفرق بين الضاد والظاء، وقد أشبع علماء القراءات وعلماء العربية هذا النوع من الفروق بحثاً وتصنيفاً، ولهم فيه مؤلفات كثيرة[1].

ونظراً لكثرة المؤلفات في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن الكريم وغيره، وقد يصعب التمييز بينها لأن أغلبها مخطوط أو مفقود، وعليه سوف أذكر ما ثبت لدي أنه في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن خاصة، وبخاصة المؤلفات التي ينص مؤلفوها على مصطلح الفروق.

ومما يلاحظ في المؤلفات التي ألفت في الفرق بين الضاد والظاء ما يأتي:

١ – عناية بعض المؤلفات ببيان الفرق في النطق بين الضاد والظاء، وبيان مخرج الضاد والفرق بينه وبين مخرج الظاء ؛ علاوة على ذكر الفروق

---

(١) وقد جمع جمال بن السيد الشايب ما وقف عليه من تراث العلماء في الفرق بين الضاد والظاء في كتابه: إتحاف الفضلاء في بيان من ألف في الضاد والظاء.

في المعنى بين ما ينطق بالضاد وما ينطق بالظاء، مثل كتاب أبي عمرو الداني: الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل.

٢ - اقتصرت بعض المؤلفات على نظم الكلمات التي وردت في القرآن الكريم بالظاء ؛ تسهيلاً لحفظها وللاحتراز من نطقها بالضاد، مثل كتاب: درة القارئ في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن الكريم للرسعني.

٣ – تفاوت المؤلفون في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن الكريم في ذكر المفردات التي وردت بالظاء، وسبب التفاوت أن بعضهم يرجع الكلمة إلى مادتها وأصلها، وبعضهم يرجعها إلى معناها، فيقع التفاوت، فبعض العلماء جعل: ظهر، والظهار، والظهيرة، والظهر، والظهير، في خمس مواد، وآخر جعلها تحت مادة واحدة[١].

٤ – اهتمام تلك الكتب – غير المنظومة – بالاستشهاد بالقرآن الكريم على ما ينطق بالظاء وما ينطق بالضاد.

والكتب التي سأوردها هي في الفرق بين الضاد والظاء، سوى كتاب في الفرق بين التفسير والتأويل، وكتاب في الفرق بين القرآن والحديث القدسي، وثلاثة كتب في الفروق اللغوية.

وسوف أرتب المؤلفات بحسب الترتيب الزمني لوفاة مؤلفيها، الأقدم فالأقدم، مع وصف مختصر لما طبع منها، أما المخطوط فسوف أشير إلى رقمه ومكانه.

---

(١) انظر شرح أبيات الداني الأربعة في أصول ظاءات القرآن (ص٨).

والكتب هي:

- الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي القرطبي الداني (ت٤٤٤)، والكتاب مطبوع بتحقيق محسن جمال الدين، نشر دار المعارف، ونشر أيضاً بتحقيق د. غانم قدوري الحمد، نشرته دار عمار بالأردن[١].

والكتاب كما يظهر من عنوانه ليس خاصاً بما جاء في القرآن الكريم، فقد ذكر ما جاء في المشهور من كلام العرب، وقد عقد في أول الكتاب باباً: في ذكر الفرق بين الضاد والظاء في المخرج، وحال كل واحدة منهما، وعقد فيه فصلاً في اختصاص لغة العرب بحرف الظاء دون سائر الأمم، ثم عقد باباً في الكلمات التي وردت في القرآن الكريم بالظاء، فذكر ثنتين وثلاثين كلمة، وبين الفرق في المعنى بين ما ينطق بالظاء وما ينطق بالضاد، ثم عقد باباً فيما ورد من حرف الظاء في المتعارف عليه من الكلام، فذكر أربعة وخمسين مفردة دون الشاذ النادر، وبيَّنَ معانيها، والفرق في المعنى بين ما ينطق بالضاد والظاء، وقد اختصر الكلام في هذا الباب مقارنة بالباب المتعلق بظاءات القرآن الكريم.

ولأبي عمرو الداني: أربعة أبيات في الظاءات القرآنية، وقد شرحها أحد العلماء، والشرح مطبوع بتحقيق د. حاتم الضامن، وطريقة المؤلف في

(١) وله طبعة ثالثة بتحقيق د. حاتم الضامن، نشر دار البشائر بدمشق عام ١٤٢٧.

شرحه أنه يذكر بيت أبي عمرو الداني، ثم يتبعه بالشرح وبيان الفرق بين الضاد والظاء، مستشهداً على ما يذكره بالقرآن الكريم.

وهناك شرح لهذه الأبيات الأربعة ينسب لأبي عمرو الداني نفسه، نشره د. محسن محمد جمال في مجلة البلاغ ببغداد[١].

- وللداني – أيضاً – كتاب الظاءات في القرآن الكريم، حققه د. علي البواب، يقول د. غانم الحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب: الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام: " ويبدو أن هذا الكتاب مختصر من كتاب الفرق بين الضاد والظاء الذي نكتب له هذه المقدمة، فقد قال الداني في مقدمته: " أما بعد، فإني اختصرت في هذا الجزء ورود حرف الظاء خاصة في كتاب الله تعالى "[٢]، ومعلوم أن كتاب الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام يشمل ما ورد في القرآن الكريم، وما جاء في كلام العرب، كما هو ظاهر من عنوانه.
- منظومة في الفرق بين الضاد والظاء، لمحمد بن أحمد بن الحسين الفروضي الأواني (ت٥٥٧)، مخطوط في مكتبة يهودا (برنستون) برقم (٤٠٧٦)، وعدد أوراقها أربع ورقات[٣].
- ظاءات القرآن الكريم، لأبي الطاهر إسماعيل بن أحمد بن زيادة الله

(١) انظر الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل للداني، مقدمة د. غانم الحمد (ص١٣).

(٢) (ص١٤).

(٣) الأعلام (٥/ ٣١٧)، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (تجويد) (١/ ٦١).

التجيبي البرقي، متوفى في النصف الثاني من القرن الخامس، والكتاب مطبوع بتحقيق محمد سعيد المولوي، وقد شرح أبو الطاهر أربعة أبيات في ظاءات القرآن الكريم، نظمها أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي المقرئ (ت٤٤٠)، قال أبو الطاهر: " هذه أبيات نظمها الشيخ أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ – أيده الله – في جميع أجناس الظاءات ما سبق إليها، ليعول طالبوا معرفة الفرق بين الظاء والضاد في القرآن عليها"[1]، وقد قام بشرح الأبيات والكلمات الظائية المشتملة عليها، وما يقابلها من حرف الضاد، مستشهداً على معانيها بالقرآن الكريم والحديث والشعر العربي، وقد بلغت الكلمات التي شرحها تسعاً وعشرين كلمة.

- ما وقع في القرآن الكريم من الظاء لأبي الربيع سليمان بن أبي القاسم التميمي السرقوسي، من علماء القرن السادس، والكتاب حققه د.حاتم الضامن[2].

وحققه – أيضاً - د. علي بن حسين البواب[3].

والكتاب رسالة مختصرة في شرح أبيات نظمها في ظاءات القرآن الكريم، وهي:

(١) ظاءات القرآن الكريم (ص٣٥).

(٢) انظر نصوص محققة في علوم القرآن الكريم (ص٢٩٩).

(٣) في مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية عدد (٢١ ص ١٩٥)

ظَفِرْتُ بِحَظٍّ مِنْ ظَلُومٍ تَعَاظَمَتْ ظَـــوَاهِرُهُ لِلنَّـــاظِرِ الْمُتَـــيَقِّظِ
ظَمِئْتُ فَلَمْ تُحْظَرْ عَلَيَّ ظِلاَلُها فَظَاظَـةَ أَلْفَـاظٍ وَلاَ غَـيْظَ وُعَّـظِ
ظُنُونٌ تَلَظَّى لِلْكَظِيمِ شوَاظُهُا تُغَلِّـظُ عَتْـبَ الظَّـاعِنِ الْمُـتَحَفِّظِ

وقد استشهد للكلمات التي يوردها بالقرآن الكريم، وعدد الكلمات التي شرحها واحد وعشرون كلمة.

- المصباح في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن العزيز نظماً ونثراً، لأبي العباس أحمد بن حماد بن أبي القاسم الحراني (ت٦١٨)، مطبوع بتحقيق د. حاتم الضامن، وقد أبان المؤلف عن منهجه في كتابه في المقدمة، فقال: " نظرت في أصول ظاءات القرآن، فوجدتها في اثنين وثلاثين أصلاً، وهذا أكثر ما جاء من الأصول، فنظمتها في أربعة أبيات من الشعر، وقدمت قبل الأربعة الحاوية للأصول عشرة أبيات، نبهت فيها على مخرج الضاد والظاء "، ثم قال بعد أن ذكر الأبيات: " لما جمعت أصول ظاءات القرآن العظيم في هذه الأربعة الأبيات، جاءت على غير ترتيب كتاب الله عز وجل، فأحببت أن آتي بها على ترتيب ما جاء في الكتاب العزيز، الأول فالأول "[(١)]، ثم شرع في ذكر أصول الظاءات مع شرحها، وبيان الفرق في المعنى بين ما ينطق بالظاء وما ينطق بالضاد.

ولما انتهى من شرحها قال: " وقد نظمت ما ذكرته من الأصول في قصيد من الشعر، مرتباً على ترتيب الأصول المذكورة "[(٢)]، ثم ذكر الأبيات

---

(١) المقدمة (ص١٣).

(٢) (ص٢٢).

وبلغت أربعة وخمسين بيتاً.

- منظومة ظائية للفرق بين الظاء والضاد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي الشافعي (ت٦٤٣)، مخطوط في التيمورية برقم (٣٦٥)[1].
- درة القارئ في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن الكريم، لعز الدين عبد الرزاق رزق الله الرسعني الجزري الحنبلي (ت٦٦١).

والكتاب مطبوع بتحقيق د. محمد بن صالح البراك، وهو منظومة في ثلاثة وثلاثين بيتاً، ذكر فيها تسعاً وعشرين مفردة، وقد جمعها في أول المنظومة في أربعة أبيات، ثم شرع في بيان الفرق بين معانيها نظماً، والأبيات الأربعة هي:

حَفِظْتُ لَفْظاً عَظِيْمَ الوَعْظِ يُوْقِظُ ظَمَا لَظَى وَشُواظِ الحَظْرِ والوَسَنِ
مَنْ يَكْظِمِ الغَيْظَ يَظْفَرْ بِالظِّلالِ يَظْعَنْ عَنِ الظُّلْمِ يَظْلَلْ رَاكِدَ السُّفُنِ
لا تَنْظُرِ الظَّنَّ وَالفَظَّ الغَلِيظَ وَلاَ تُظْهِرْهُ ظَهْرَ ظهُورٍ تَحْظَ بِالإِحَنِ
أُنْظُرْ تُظَاهِرْ فَمَنْ لَمْ يَنْتَظِرْ خَلِيَتْ عِظامُهُ ظُفُرَ الظَّلْمَاءِ وَالمِحَنِ

قال في كشف الظنون: " هي أنفع ما صنف في الفرق بين الضاد والظاء، شرحها بعض القراء، وسماه: كاشف محاسن الغرة لطالب منافع الدرة"[2].

- قصيدة في الفرق بين الظاء والضاد في القرآن الكريم، لعلي بن أبي

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (التفسير وعلوم القرآن) (١/ ٢٤٨).
(٢) (١/ ٧٤٣).

محمد الواسطي الديواني (ت٧٤٣)، لها نسخة خطية في مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (٣٩١٦/ ٤)[١].

- عمدة القراء وعدة الإقراء، منظومة في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن مع شرحها، لعبد الله بن أحمد بن علي بن الفصيح الهمذاني الكوفي المقرئ (ت٧٤٥)، مخطوط بمكتبة الدولة ببرلين تحت رقم (١٠٢٣٦)، وعدد أوراقها أربع ورقات[٢].
- الفرق بين الضاد والظاء، لمحمد بن أحمد النجار الدمشقي الشافعي المقرئ (ت٨٧١)، مخطوط بالظاهرية برقم (٥٩٨٧)، وعدد أوراقها أربع ورقات[٣].
- الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي، ليحيى بن محمد بن مسعود التفتازاني (ت٨٨٧)، له نسخة خطية بمكتبة أيا صوفيا برقم (٤٧٩٩/ ١٨)، وهو رسالة قصيرة تقع في أربع ورقات[٤].
- التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل، لحامد بن علي بن إبراهيم العمادي الدمشقي الحنفي (ت١١٧١)، والكتاب له نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٣٤٤٤) ضمن مجموع، وعدد أوراقها خمس

---

(١) إتحاف الفضلاء (١٢٥).

(٢) ولهذا الكتاب نسخ أخرى، انظرها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (التجويد) (١/ ١٢٧)، وانظر الأعلام (٤/ ٦٨).

(٣) الأعلام (٥/ ٣٣٤)، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (التجويد) (١/ ٢٣٩).

(٤) انظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (التفسير وعلوم القرآن) (١/ ٥٠٥).

ورقات[1].

- الفرق بين القرآن العظيم والأحاديث القدسية، لعبد الكريم بن أحمد بن علوان الشراباتي الحلبي الشافعي (ت١١٧٨)[2].
- النبراس الوضاء في الفرق بين الضاد والظاء، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد العباسي الهاشمي الحنفي (ت١٣٨٩)، مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٥٦٨)، ويقع في ست عشرة صفحة[3].
- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، لشيخنا الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع، والكتاب في أصله رسالة ماجستير، وقد جعله المؤلف في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في الترادف والفروق عند علماء العربية، وذكر فيه تعريف الترادف ومذاهب القائلين بالترادف والقائلين بالفروق.

والباب الثاني: في الترادف عند الأصوليين وذكر فيه مذاهبهم فيه، وذكر في هذا الباب أسباب الترادف.

والباب الثالث: في الترادف والفروق عند علماء التفسير، وذكر فيه مذاهب العلماء في وجود الترادف في القرآن الكريم، وختم هذا الباب بذكر أمثلة

---

(١) انظر: إيضاح المكنون (١/ ٣١١١)، والأعلام (٢/ ١٦٢)، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (التفسير وعلوم القرآن) (٢/ ٧٦٧).

(٢) فهرس الفهارس (٢/ ١٠٧٦)، والأعلام (٤/ ٥١).

(٣) انظر الأعلام (٦/ ١٩٩).

تطبيقية من القرآن الكريم لألفاظ ظاهرها الترادف، وقام بدراستها محتكماً إلى أسلوب القرآن الكريم وبيانه، وقد ذكر أربعة عشر مثالاً فقط، وهذه الأمثلة قليلة مقارنة بما يذكره المفسرون، والسبب – كما يبدو – أن الدراسة في معظمها دراسة نظرية لقضية الترادف والفروق عند علماء العربية والأصوليين والمفسرين وموقفهم منها، وقد خلص في نهاية البحث إلى نتيجة مفادها أنه " يتأكد التحذير من إهمال الفروق بين الألفاظ، أو الغفلة عنها لما يعنيه ذلك من فقدان الدقة في التعبير والفهم، ولما يؤدي إليه من الوقوع في الأخطاء والأغلاط بسبب استعمال الكلمات في غير محلها الخاص بها، فينبغي منع الترادف ما أمكن"[(١)].

- دقائق الفروق اللغوية وأثرها في البيان القرآن، رسالة دكتوراه أعدها محمد ياس الدوري، والرسالة في أغلبها دراسة تطبيقية للفروق اللغوية في القرآن الكريم، وجعلها في أربعة فصول ؛ **الفصل الأول** في بيان أثر الفروق في التعبير القرآني، وتكلم فيه عن تعريف الفروق اللغوية والخلاف فيها، وأثر السياق القرآني في كشف الفرق، أما الفصول الثلاثة الأخرى فهي في الدراسة التطبيقية، وقد استطرد الباحث في ذكر الفروق اللغوية:

ففي الفصل الثاني: ذكر فروق الألفاظ، مثل: الفرق بين الإنس والناس، وبين القلب والفؤاد، وبين الكأس والكوب، وبين الإملاق والفقر.

(١) الفروق اللغوية (ص٣٠٦).

وفي الفصل الثالث: ذكر فروق الأبنية، مثل: الفرق بين سقى وأسقى، وبين مشتبه ومتشابه، وبين أسرى وأسارى، وبين نِعمة ونَعمة.

وفي الفصل الرابع: ذكر فروق الألفاظ المتقاربة الأصوات، مثل: الفرق بين الهز واللمز، وبين الأزّ والهزّ، وبين الرجز والرجس، وبين الوِقر والوَقر.

- الفروق اللغوية بين ألفاظ العلم ومراتبه ووسائله في القرآن الكريم، بحث من إعداد د. محمود الأطرش، والبحث يتكلم عن الألفاظ المتعلقة بالعلم بمراتبه المختلفة مثل: العلم والمعرفة والإدراك والفهم والفقه والتفكر والتدبر ونحوها، وقصد الباحث بيان دقة القرآن في وضع هذه الألفاظ في أماكنها بحيث لو استبدلت كلمة بأخرى لتغير المعنى المقصود من الآية، مما يؤكد – كما ذكر الباحث – إعجاز القرآن البياني في استخدام كل لفظة في مكانها اللائق بها، ولا يمكن تأكيد ذلك إلا ببيان الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة.

المبحث السادس
أثر إهمال الفروق في التفسير وعلوم القرآن

تقدم الحديث عن أهمية معرفة الفروق القرآنية، والفوائد المترتبة على إدراكها، وبها يتبين أن إهمال الفروق سواء كان ذلك الإهمال في معرفة الفروق بين الكلمات القرآنية ومدلولاتها، أو الفرق بين المصطلحات ونحو ذلك يؤدي إلى الخلل في العلم والعمل.

والخلل الذي يحدث بسبب إهمال الفروق له صور عديدة، سأكتفي ببعض منها:

١ - الخلل في الاعتقاد، فالغفلة عن الفرق بين معاني الآيات أدى ببعض الناس إلى اعتقادات باطلة، ومن أمثلته عدم التفريق بين الإدراك والرؤية أدى ببعض الناس أن يفهم من قول الله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ ﴾[1] نفي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وجعلها بمنزلة قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي ﴾[2]، فمعنى قوله: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ أي: لا تراه، وهذا بعيد، فهناك فرق بين

(١) الأنعام من الآية (١٠٣).

(٢) الأعراف من الآية (١٤٣)، وهذه الآية لا تدل على نفي رؤية المؤمنين لربهم في الجنة، بل إنها تدل على ثبوتها من وجوه عديدة، انظرها في: شرح العقيد الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢١٣).

الإدراك والرؤية " لأن الشيء قد يدرك الشيء ولا يراه، كما قال جل ثناؤه مخبرًا عن قيل أصحاب موسى ﷺ لموسى حين قرُب منهم أصحاب فرعون: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾[1]، لأن الله قد كان وعد نبيه موسى ﷺ أنهم لا يُدْرَكون، لقوله: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[2]، قالوا: فإن كان الشيء قد يرى الشيء ولا يدركه، ويدركه ولا يراه، فكان معلومًا بذلك أن قوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾، من معنى: لا تراه الأبصار بمعزل، وأن معنى ذلك: لا تحيط به الأبصار، لأن الإحاطة به غير جائزة، فالمؤمنون وأهل الجنة يرون ربهم بأبصارهم، ولا تدركه أبصارهم، بمعنى: أنها لا تحيط به، إذ كان غير جائز أن يوصف الله بأن شيئًا يحيط به، ونظير جواز وصفه بأنه يُرَى ولا يُدْرَك، جوازُ وصفه بأنه يعلم ولا يحاط بعلمه، وكما قال جل ثناؤه: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[3] .... وكما جاز أن يعلم الخلق أشياءَ، ولا يحيطون بها علمًا، كذلك جائزٌ أن يروا ربَّهم بأبصارهم ولا يدركوه بأبصارهم، إذ كان معنى"الرؤية" غير معنى"الإدراك"، ومعنى"الإدراك" غير معنى"الرؤية"، وأن

(١) الشعراء الآية (٦١).

(٢) سورة طه الآية (٧٧).

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٥٥).

معنى"الإدراك"، إنما هو الإحاطة "[١].

ويقول الشنقيطي رحمه الله: " أن المنفي في هذه الآية الإدراك المشعر بالإحاطة بالكنه، أما مطلق الرؤية فلا تدل الآية على نفيه، بل هو ثابت بهذه الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة، واتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك .

وحاصل هذا الجواب : أن الإدراك أخص من مطلق الرؤية ؛ لأن الإدراك المراد به الإحاطة، والعرب تقول: رأيت الشيء وما أدركته، فمعنى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ لا تحيط به، كما أنه تعالى يعلمه الخلق، ولا يحيطون به علماً .

وقد اتفق العقلاء على أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، فانتفاء الإدراك لا يلزم منه انتفاء مطلق الرؤية، مع أن الله تعالى لا يدرك كنهه على الحقيقة أحد من الخلق "[٢].

٢ – عدم التفريق بين التفسير والتدبر، أدى ببعض الناس إلى الامتناع عن تدبر القرآن الكريم، وقال بعضهم بعدم جواز التدبر إلا للمتخصصين في علم التفسير، حاملاً الوعيد الوارد فيمن فسر القرآن بلا علم على تدبر القرآن الكريم، مع الفرق البين بين تفسير القرآن وتدبره، فالله جل ذكره أمر الناس جميعاً بتدبر القرآن، يقول الشنقيطي رحمه الله عند تفسير قول الله تعالى:

---

(١) جامع البيان: (٩/ ٤٦٠).

(٢) دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب (ص٩٢).

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[1] في معرض رده على من زعم من متأخري الأصوليين أن التدبر لا يجوز إلا للمجتهد خاصة: " ومعلوم أن هذا الذم والإنكار على من يتدبر كتاب الله عام لجميع الناس، ومما يوضح ذلك أن المخاطبين الأولين به الذين نزل فيهم هم المنافقون والكفار، ليس أحد منهم مستكملاً لشروط الاجتهاد المقررة عند أهل الأصول، بل ليس عندهم شيء منها أصلاً، فلو كان القرآن لا يجوز أن ينتفع بالعمل به والاهتداء بهديه إلا المجتهدون - بالإصطلاح الأصولي - لما وبخ الله الكفار، وأنكر عليهم عدم الاهتداء بهداه، ولما أقام عليهم الحجة به حتى يحصلوا شروط الاجتهاد المقررة عند متأخري الأصوليين، كما ترى، ومعلوم أن من المقرر في الأصول أن صورة سبب النزول قطعية الدخول، وإذاً فدخول الكفار والمنافقين في الآيات المذكورة قطعي، ولو كان لا يصح الانتفاع بهدي القرآن إلا لخصوص المجتهدين لما أنكر الله على الكفار عدم تدبرهم كتاب الله، وعدم عملهم به، وقد علمت أن الواقع خلاف ذلك قطعا"[2].

وقد سبب هذا الفهم القاصر للمراد بالتدبر إعراض بعض الناس عن تدبر القرآن، واقتصر كثير منهم على التلاوة المجردة فحسب، فلم ينتفعوا بمواعظ القرآن، وما فيه من الحكم والآداب والأحكام، فوقعوا في صورة من صور هجر القرآن، يقول الشنقيطي: "ومعلوم أن كل من لم يشتغل بتدبر آيات هذا القرآن العظيم أي: تصفحها وتفهمها، وإدراك

(١) سورة محمد الآية (٢٤).

(٢) أضواء البيان (٧/ ٤٥٩-٤٦٠).

معانيها والعمل بها، فإنه معرض عنها، غير متدبر لها، فيستحق الإنكار والتوبيخ المذكور في الآيات، إن كان الله أعطاه فهماً يقدر به على التدبر، وقد شكا النبي ﷺ إلى ربه من هجر قومه هذا القرآن، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ﴾"[١].

٣ – عدم التفريق بين النسخ والتخصيص أدى بالبعض إلى الحكم بنسخ بعض الآيات مع إمكانية القول بتخصيصها، وإعمال النص أولى من إهماله، ومن فروعه عدم التفريق بين مفهوم النسخ عند السلف ومفهومه عند المتأخرين، وترتب عليه أن حكم البعض بتخطئة بعض السلف في حكمه بنسخ بعض الآيات بناءً على مفهوم المتأخرين للنسخ.

٤ – ومن الآثار المترتبة على إهمال الفروق تغيير معاني الآيات وتبديلها، فعدم التفريق بين الكلمات التي تنطق بالظاء والكلمات التي تنطق بالضاد أدى إلى الإخلال بالنطق وترتب عليه الإخلال بالمعنى، وقد مر تأكيد أبي عمرو الداني على أهمية إخراج حرف الضاد من مخرجه وإيفائه حقه من الاستطالة ولا سيما فيما يفترق معناه من الكلام، ثم ذكر جملة من الأمثلة، وأكد أن الإخلال بالنطق يؤدي إلى اشتباه الألفاظ وتغير المعاني وفساد المراد[٢].

---

(١) سورة الفرقان الآية (٣٠)، وانظر كلام الشيخ في أضواء البيان (٧/ ٤٥٨)، وقد ذكر ابن القيم في الفوائد (ص١٤٠) أنواع هجر القرآن، فذكر منها: " هجر تدبره وتفهمه ومعرفة ما أراد المتكلم به منه".

(٢) انظر (ص١٨).

الخاتمة

تبين من خلال البحث أهمية الفروق في التفسير وعلوم القرآن الكريم، وتشعب موضوعاته، ومن أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها من هذا البحث ما يأتي:

١- اهتمام العلماء بعلم الفروق على اختلاف فنونهم وتنوع تخصصاتهم، وقد أخذت جانباً كبيراً من حديثهم.

٢- أهمية معرفة الفروق القرآنية لأثرها في فهم القرآن فهماً سليماً، وأثرها في إظهار عظمته والذب عنه ودفع شبه الطاعنين، وكذا أثرها في بيان إعجازه من خلال إبراز دقة الأسلوب القرآني، وبيان الفروق الغامضة بين الآيات المتشابهة.

٣- تبين من خلال الدراسة أن بعض مباحث الفروق لا أثر لها في معاني الآيات، لكن لها أثر في جوانب أخرى، كما تقدم في الفرق بين الإدغام والإخفاء.

٤- تعدد مجالات الفروق القرآنية وعدم اقتصارها على مجال واحد، وقد ذكرت منها: الفروق اللغوية، والفروق الأسلوبية، والفروق اللفظية، والفروق الاصطلاحية.

٥- المؤلفات في الفروق القرآنية عديدة، والسمة الغالبة عليها جمع الفروق، وأغلبها في الفرق بين الضاد والظاء.

٦- أهمية العناية بجمع الفروق بحسب مجالاتها المختلفة، وقد ظهر لي أنه لم يلق العناية الكافية من قبل العلماء والباحثين سوى ما يختص

بالفروق بين الظاء والضاد، إذ أكثر الكتب المفردة في الفروق القرآنية هي في الفرق بين الضاد والظاء، وسائر الفروق متفرقة في كتب التفسير وعلوم القرآن وكتب اللغة وغيرها، وحبذا لو انبرى بعض الباحثين فجمع ما يتعلق بالمصطلحات، وجمع آخر ما يتعلق بالفروق الأسلوبية.

٧- يمكن معالجة كثرة مباحث بعض المجالات بأن تدرس في نطاق محدد، مثل دراسة الفروق الأسلوبية في سورة محددة، أو جزء معين، أو دراسة الفروق الاصطلاحية من خلال كتاب محدد، ككتاب البرهان للزركشي أو الإتقان للسيوطي.

٨- ومما يمكن أن يدرس هنا اهتمام بعض المفسرين ببعض مجالات الفروق القرآنية وكيفية تناوله لها، فقد لاحظت اهتمام الماوردي : في تفسيره النكت والعيون بالفروق اللغوية، ووقفت فيه على ما يربو على ستين موضعاً، وهي جديرة بالدراسة والتمحيص، وبيان علاقتها بفهم الآيات، وبمثل هذه الدراسات الجادة يجمع شتات الموضوع، ويلم ما تفرق منه، ثم بعد الجمع تحقق الفروق وتدرس دراسة وافية، فتتبين الفروق المعتبرة الصحيحة، والفروق الباطلة الفاسدة.

٩- ينبغي تناول الفروق بقدر الحاجة وبما يدفع الالتباس، ويزيل الإشكال، ويرفع الاشتباه، والحذر من الاندفاع والتوسع في البحث عن الفروق وتوجيهها، فقد يجر ذلك إلى التكلف.

هذا ما تيسر تدوينه في هذا الفن، وأحسب أن الموضوع ما زال بحاجة إلى مزيد بحث وتأمل، وأرجو أن أكون وفقت فيما كتبت، ومهدت الطريق، وفتحت الباب لمن أراد الولوج، وجمع الفروق ودراستها ؛ كلٌّ في مجاله.

والله ولي التوفيق وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى عام ١٣٩٩.

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق عبد الرحمن عطوه عوض، دار الكتب العلمية.

٣- إتحاف الفضلاء في بيان من ألف في الضاد والظاء، جمال بن السيد الشايب، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣.

٤- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، مطبعة الحلبي بمصر، الطبعة الرابعة عام ١٣٩٨.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين علي بن أبي علي الآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى عام ١٣٨٧.

٦- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد اللهّ المالكي (ابن العربي)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثالثة عام ٢٠٠٣.

٧- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر - بيروت عام ١٣٩٩.

٨- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨.

٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي،

بإشراف بكر أبو زيد، نشر مجمع الفقه الإسلامي بجدة ودار عالم الفوائد، الطبعة الأولى عام ١٤٢٦.

١٠- إعجاز القرآن، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، مطبوع بحاشية الإتقان للسيوطي "مرجع سابق".

١١- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الخامسة عشرة عام ٢٠٠٢م.

١٢- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، د. مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٣.

١٣- إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل، عبد الرحيم بن عبد الله الزريراني، تحقيق عمر السبيل، دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى ١٤٣١.

١٤- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة ببيروت.

١٥- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٣.

١٦- بحوث في أصول التفسير ومناهجه د. فهد الرومي ن مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٦.

١٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت.

١٨- البرهان في توجيه متشابه القرآن لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني، تحقيق عبد القادر عطا، دار الفضيلة.
١٩- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق د. يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي وزميليه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٥.
٢٠- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق د. حاتم الضامن، مطبوع ضمن كتاب نصوص محققة في علوم القرآن، نشر وزارة التعليم العالي بالعراق عام ١٤١١.
٢١- البيان في عد آي القرآن لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د. غانم الحمد، نشر مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤.
٢٢- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣.
٢٣- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، لطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق د. عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٢.
٢٤- التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د. غانم الحمد، دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١.
٢٥- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، نشر الدار التونسية بتونس، عام ١٩٨٤م.

٢٦- التسهيل لعلوم التنزيل: لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٥.

٢٧- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧.

٢٨- تفسير ابن أبي حاتم ؛ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٤.

٢٩- تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١.

٣٠- تفسير القرآن ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق د. سعد السعد، دار المآثر – المدينة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣.

٣١- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق عبد العزيز غنيم وآخرين، دار الشعب – القاهرة، وطبعة أخرى بتحقيق سامي السلامة، دار طيبة - الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤٢٠.

٣٢- تفسير القرآن الكريم، أصوله وضوابطه د. علي العبيد، مكتبة التوبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨.

٣٣- التفسير الكبير، لفخر الدين محمد بن عمر البكري الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٢٠.

٣٤- التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة

بمصر.
٣٥- التمهيد في علم التجويد لشمس الدين ابن الجزري، تحقيق د. غانم الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٨.
٣٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة عام ١٣٨٤.
٣٧- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٦.
٣٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق د. عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣.
٣٩- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي والجرجاني، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦.
٤٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب - القاهرة.
٤١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار هجر- القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢.
٤٢- خصائص القرآن الكريم: د. فهد الرومي، الطبعة الخامسة عام ١٤١٠، بدون ناشر.
٤٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف (السمين

الحلبي)، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق.
٤٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة ببيروت، مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر عام ١٣١٤.
٤٥- درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الطبعة الثانية.
٤٦- دراسات في علوم القرآن الكريم د. فهد الرومي، الطبعة الخامسة عشرة ١٤٢٨.
٤٧- دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل، د. محمد فاضل السامرائي، دار عمار بالأردن، الطبعة الثانية عام ١٤٣٠.
٤٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة بمصر، الطبعة الثانية عام ١٣٨٥.
٤٩- درة التنزيل وغرة التأويل لأبي عبد الله محمد الأصبهاني (الخطيب الإسكافي)، تحقيق د. محمد مصطفى آيدن، نشر معهد البحوث بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٢.
٥٠- درة القارئ في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن الكريم، عبد الرزاق الرسعني، تحقيق د. محمد البراك، دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الثانية عام ١٤٢٩.
٥١- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: لمحمد الأمين الشنقيطي،

مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤١٧.
٥٢- دقائق الفروق اللغوية وأثرها في البيان القرآن، رسالة دكتوراه أعدها محمد ياس الدوري، من كلية التربية بجامعة بغداد، عام ١٤٢٦.
٥٣- دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة ٢٠٠٤.
٥٤- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار بالأردن، الطبعة الثالثة عام ١٤١٧.
٥٥- الروح، لشمس الدين ابن قيم الجوزية، مكتبة محمد صبيح بالقاهرة، عام ١٣٩٣.
٥٦- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لشمس الدين ابن قيم الجوزية، دار النبلاء ببيروت.
٥٧- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٨٤.
٥٨- شرح أبيات الداني الأربعة في أصول ظاءات القرآن، مؤلف مجهول، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٢٤.
٥٩- شرح الأصول من علم الأصول، لمحمد بن صالح العثيمين، نشر دار البصيرة بمصر.
٦٠- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق

محمد السود، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢١.
٦١- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين القرافي، دار الفكر ببيروت عام ١٤٢٤.
٦٢- شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق سعيد محمد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢.
٦٣- شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى عام ١٤٠٨.
٦٤- شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لمحمد بن صالح بن عثيمين، دار التيسير، الطبعة الأولى عام ١٤٢٦.
٦٥- شرح الكوكب المنير، لابن النجار محمد بن أحمد الفتوحي، تحقيق نزيه حماد الزحيلي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، عام ١٤٠٠.
٦٦- شرح مختصر الروضة ، لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق د. عبد الله التركي، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، الطبعة الثانية عام ١٤١٩.
٦٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق د. عمر الطباع، مكتبة المعارف ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٤.
٦٨- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة

الإسلامية بتركيا، نشر عام ١٩٧٩م
٦٩- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية – تركيا.
٧٠- ظاءات القرآن الكريم، لأبي العباس أحمد بن عمار المقرئ، شرح أبي الطاهر إسماعيل بن أحمد التجيبي، تحقيق محمد بن سعيد المولوي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١.
٧١- غاية المريد في علم التجويد، لعطية قابل نصر، مكتبة الحرمين بالرياض، الطبعة الثانية عام ١٤١٠.
٧٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب، الطبعة السلفية – القاهرة.
٧٣- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لأبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية عام ١٣٨٣.
٧٤- الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د. غانم الحمد، دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى عام ١٤٢٨.
٧٥- الفروق، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار عالم الكتب ببيروت، مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية عام ١٣٤٧.
٧٦- الفروق لأبي عبد الله السامري، تحقيق محمد اليحيى، دار الصميعي

بالرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٨.

٧٧- الفروق الفقهية والأصولية د. يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية عام ١٤٣٠.

٧٨- الفروق في مباحث الكتاب والسنة عند الأصوليين، هشام السعيد، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة بالرياض، عام ١٤٢٣.

٧٩- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد سليم، دار العلم بالقاهرة.

٨٠- الفروق اللغوية بين ألفاظ العلم ومراتبه ووسائله في القرآن الكريم، د. محمود أحمد الأطرش، بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية بجدة، العدد الثالث، ١٤٢٨.

٨١- الفروق اللغوية وأثرها في التفسير، د. محمد الشايع، دار العبيكان بالرياض الطبعة الأولى عام ١٤١٤.

٨٢- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (تجويد)، نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بعمان، شعبان ١٤٠٦

٨٣- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط "التفسير وعلومه"، نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بعمان عام ١٤٠٩.

٨٤- فهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية عام

١٤٠٢.

٨٥- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق، تحقيق د. يوسف طويل، دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى عام ١٤١٦.

٨٦- الفوائد لشمس الدين ابن قيم الجوزية، نشر المؤسسة السعيدية بالرياض عام ١٩٨٢م.

٨٧- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧.

٨٨- الكافية في الجدل لأبي المعالي الجويني، تحقيق د. فوقية محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، عام ١٣٩٩.

٨٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج ورفاقه، مكتبة لبنان ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٩٩٦م.

٩٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد اللهّ المشهور بحاجي خليفة، دار العلوم الحديثة - بيروت، مصورة عن طبعة استنابول عام ١٣٦٠.

٩١- القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة، دار الغرب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى عام ١٩٩٩.

٩٢- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: د. محمد عمر بازمول، دار الهجرة بالرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٧.

٩٣- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق عبد الله

علي الكبير وزميليه، دار المعارف - مصر.

٩٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق عامر عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، نشر عام ١٣٩٢.

٩٥- مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٣.

٩٦- المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية، د. صالح عبد الله الشثري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، عام ١٤٢١.

٩٧- مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية عدد (٢١) عام ١٤٠٨.

٩٨- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، تصدر عن مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، العدد الثالث، عام ١٤٢٨.

٩٩- مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطابعة المصحف الشريف بالمدينة عام ١٤١٦.

١٠٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الثانية عام ١٤٢٨.

١٠١- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر أحمد بن مصطفى (ابن بدران)، المطبعة المنيرية بمصر.

١٠٢- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق طيار قولاج، دار صادر ببيروت عام ١٣٩٥.

١٠٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

١٠٤- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري "الحاكم"، دار الكتاب العربي ببيروت، مصورة عن الطبعة الهندية عام ١٣٣٥.

١٠٥- المصنف، لأبي بكر عبد اللهّ بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق مختار الندوي، الدار السلفية - بومباي بالهند، الطبعة الأولى عام ١٤٠٠.

١٠٦- المصباح في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن العزيز نظماً ونثراً، لأبي عباس أحمد بن حماد الحراني، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٢٤.

١٠٧- معالم التنزيل، لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وزميليه، نشر دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٩.

١٠٨- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق د. محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الأولى عام

.١٤٢٢

١٠٩- المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وآخرين، المكتبة الإسلامية بتركيا، الطبعة الثانية.

١١٠- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٨.

١١١- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر د. مساعد الطيار، دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الثانية عام ١٤٢٧.

١١٢- مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، د. مساعد الطيار، دار المحدث – الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٥.

١١٣- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، لابن الزبير الغرناطي، تحقيق د. محمود أحمد ، دار النهضة العربية ببيروت، عام ١٤٠٥.

١١٤- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

١١٥- منهج الاستنباط من القرآن الكريم، فهد الوهبي، نشر مركز الدراسات بمعهد الشاطبي بجدة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٨.

١١٦- الموسوعة الفقهية الكويتية، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى عام ١٤١٤.

١١٧- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد

النحاس، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الفكر بالقاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧.

١١٨- النسخ في القرآن الكريم، د. مصطفى زيد، دار البشر بالقاهرة، الطبعة الثانية عام ١٤٢٨.

١١٩- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق علي الضباع، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٢٠- النكت والعيون، لأبي الحسين علي بن محمد الماوردي، مراجعة عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٢٨.

١٢١- الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي، تحقيق د. عبد اللهّ التركي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٠.